

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم  
التجارية  
فرع: العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: مالية وبنوك



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة  
رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين: - حريزي يزيد  
- يوسف فيصل

تحت عنوان :

أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر  
دراسة قياسية "2000-2017"

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	بوتيارة عنتر
مشرفا و مقرا	جامعة المسيلة	فايزة لعراف
مناقشا	جامعة المسيلة	نذير يسين

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

## شكر و عرفان

لله الحمد والشكر كله، أن وفقني لإنجاز هذا العمل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين، ومن منطلق قوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل "

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذتي "الفاضلة فائزة لعراف" التي تقبلت مشكورة

الإشراف على هذه الرسالة، ووجهتني لاختيار هذا الموضوع، وشجعتني على البحث فيه

وبتوجيهاتها السديدة والقيمة ورحابة صدرها وطول صبرها أثناء فترة البحث فلها مني فائق

الاحترام والتقدير كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة

وتصحيح وإثراء هذه المذكرة وفي الوقت نفسه أود أن أتقدم بالشكر إلى أستاذتي بجامعة

المسيلة، الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح والإرشادات.

إلى كل هؤلاء وأولئك الذين لم يتسع لي المقام لذكرهم، وأسئ عبارات تقديري واحترامي.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

	البسمة
	شكر وعران
II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
أ- ح	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول:</b>	
<b>الإطار النظري للسياسة النقدية</b>	
1	تمهيد الفصل
2	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.
2	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.
3	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.
7	المطلب الثالث: إستراتيجية السياسة النقدية واهدافها.
11	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.
11	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية .
13	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.
15	المطلب الثالث: الأدوات المساعدة للسياسة النقدية.
17	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني :</b>	
<b>المستوى العام للأسعار الإطار المفاهيمي</b>	
19	تمهيد
20	المبحث الأول: ماهية المستوى العام للأسعار.
20	المطلب الأول : مفهوم المستوى العام للأسعار.
22	المطلب الثاني : أساليب تحديد السعر.
25	المطلب الثالث : علاقة المستوى العام للأسعار بالكتلة النقدية
27	المبحث الثاني: طرق قياس المستوى العام للأسعار.
27	المطلب الأول: المخفض الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي).
28	المطلب الثاني : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك).
30	المطلب الثالث: الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان).

## فهرس المحتويات

33	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث</b> <b>الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال</b> <b>الفترة 2000-2017</b>	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
36	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال (2000-2004)
40	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال (2005-2009)
44	المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية خلال (2010-2017) .
53	المبحث الثاني : النمذجة القياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار.
53	المطلب الأول : الانحدار الخطي البسيط.
57	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية .
64	خلاصة الفصل
65	خاتمة عامة
71	قائمة المصادر والمراجع
76	الملاحق
87	الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

## قائمة الجداول والأشكال

### أولاً: قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مثال توضيحي عن الرقم القياسي البسيط	28
2	مثال توضيحي عن الرقم التجميعي النسبي للأسعار	29
3	مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة لاسبير	30
4	مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة باش	31
5	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)	36
6	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)	37
7	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2004-2000)	38
8	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2004-2000)	38
9	: تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2004-2000)	39
10	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005)	40
11	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2009-2005)	41
12	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2009-2005)	42
13	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2009-2005)	42
14	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2005)	43
15	تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2009-2005)	43
16	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2014-2010)	44
17	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2014-2010)	45
18	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2014-2010)	46
19	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2014-2010)	46
20	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2014-2010)	47
21	تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2014-2010)	47
22	تطور الكتلة النقدية في الجزائر و خلال (2017-2015)	48
23	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2015)	49
24	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2015).	50
25	تطور الاحتياطي الإجباري للفترة (2017-2015)	51
26	تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2017-2015)	52

## قائمة الجداول والأشكال

55	نتائج اختبار المربعات الصغرى OLS	27
61	نتائج تحليل الارتباط الذاتي	28
62	نتائج اختبار جذر الوحدة عند درجة تأخير (P=0)	29
63	نتائج اختبار جذر الوحدة عند درجة تأخير (P=1)	30
64	توضيح قيم معايير 'log، 'schawrs، Akaike	31

## ثانياً: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل توضيحي للتسعير حسب نقطة التعادل	23
02	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	26
03	منحنى يوضح تطور التضخم والمستوى العام للأسعار	52
04	منحنى خط الانتشار وتوضيح العلاقة بين $M_2$ و $p$	55
05	منحنى يوضح تطور المستوى العام للأسعار والكتلة 2000 - 2017	59

# مقدمة عامة

### المقدمة:

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، بحيث يعتبر ضبط العرض النقدي من أهم الحلول الممكنة لتجاوز المشاكل الاقتصادية، وعليه تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم والظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي.

إن الإجراءات التي تتدخل بها السلطات النقدية لضبط العرض النقدي، وتحقيق التوازن في المستوى العام للأسعار تتم تحت مسؤولية البنك المركزي (السلطة النقدية) والذي يقوم بمراقبة فعالية للمعروض النقدي، طالما يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكانياته، وحتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه أن يتمتع بقدر معين الاستقلالية بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي، ولقد شهدت السنوات الأخيرة حصول الكثير من البنوك المركزية على درجة عالية من الاستقلالية، ضمانا لسلامة وفعالية السياسة النقدية، من خلال رسم سياسة نقدية تعتمد على دراية واسعة بالأهداف وكفاءة عالية في استخدام الأدوات.

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد (90-10) المؤرخ في 14 افريل 1990 والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، بحيث كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها، ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي واستقرار الأسعار في سلم أولويات السياسة النقدية وفي ضلّ الطرح السابق تظهر ملامح الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في :

## 1 الإشكالية :

« ما هو أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017)؟ »

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية، ما هي أدواتها ؟
- ما هو المستوى العام للأسعار، وما هي طرق قياسه؟
- ما هو مسار السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2017)؟

- ما هو حجم الأثر الذي أحدثته نمو الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار بالجزائر قياسيا؟

## 2 - الفرضيات :

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنمو عرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر.
- التغيرات الطارئة على الأسعار تعود إلى تغيرات كمية النقود بنفس النسبة وبنفس الاتجاه .
- نجحت السياسة النقدية في الجزائر إلى حدّ ما خلال الفترة ( 2000 - 2017 ) في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

## 3 -دوافع اختيار موضوع الدراسة :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها :

- « محاولة إبراز الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في استقرار الأسعار وكيفية معالجتها لمشكل التضخم.
- « السعي لفهم كيفية التحكم في الكتلة النقدية من طرف السياسة النقدية.
- « رغبة البحث في مجال التحليل الكمي وربطه بأوضاع اقتصاديات الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص.
- « الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع للشعور بقيمته وأهميته.

#### 4 - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الاقتصادي الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام العديد من أدواتها في الحد من الآثار الغير مرغوب فيها للمشكلات الاقتصادية إضافة إلى أهمية التقنيات القياسية في التحليل الاقتصادي وإلى أهمية إيجاد القيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار) مما يجعل من إمكانية التحكم فيه أمرا ممكنا إضافة إلى إمكانية اللجوء إلى السلطة النقدية كحلّ لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

#### 5 أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

- ◀ الوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- ◀ محاولة التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتحكم في المعروض النقدي ومعالجة التضخم.
- ◀ محاولة تحديد اتجاه وسلوك العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال دراسة تحليلية وقياسية.

#### 6 حدود الدراسة :

سنحاول دراسة هذا الموضوع على النحو التالي :

- **الحدود العلمية:** من هذه الناحية سندرس أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري فقط، وتقييم الإصلاحات في السياسة النقدية في الجزائر.
- **الحدود المكانية :** من هذه الناحية سنحاول دراسة موضوعنا في الاقتصاديات النامية وخاصة الاقتصاد الجزائري .
- **الحدود الزمانية :** يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000-2017 وفترة الإصلاحات التي تخللتها هذه الفترة .

## 7 - منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع قادتنا إلى الاعتماد على :

**المنهج الوصفي :** والذي سوف نستخدمه في وصف واقع الاقتصاد الجزائري، كما أننا نستخدمه في وصف السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي والمدارس، وللوصول إلى نتائج تطبيق خطوات النماذج القياسية وسيتم الاستعانة ببرنامج Excel وبرنامج Eviews لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات.

## 9- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي تضارب البيانات الإحصائية الواردة في المصادر الرسمية خلال فترة الدراسة من : تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، إضافة إلى قلة المراجع التي تبحث بشكل مباشر حول المستوى العام للأسعار وعلاقته مع السياسة النقدية .

## 10- الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة بن البار أحمد بعنوان ” أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986- 2014) ” دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ( 2016 - 2017 ) .

هدفت هذه الدراسة إلى موضوع اثر السياستين النقدية والمالية والتنسيق بينهما في الحد من التضخم ومحاولة تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى تحديد سلوك العلاقة بين السياسة نقدية والمالية والتضخم من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لكل مؤشر، ولقد اختلفت عن دراستنا في كونها تطرقت إلى التضخم بطريقة مباشرة في حين تناولنا نحن للمستوى العام للأسعار، كما أضاف دراسة اثر السياسة المالية، ولقد توصلت الدراسة إلى:

- تعتبر الساسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على

المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار .

-تكمن العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والاقتصادية في الارتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الاقتصادي.

-التضخم ظاهرة نقدية، وقياسه هو تشخيص للوضع الاقتصادي حيث أن الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هي قياس معدل الارتفاع في الأسعار.

ثانيا: دراسة اكن لونيس تحت عنوان : السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2009 )، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000-2010،

أين تناول الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2009 ) ؟

والهدف منها كان إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، ولقد اختلفت عن دراستنا في فترة الدراسة إضافة إلى عدم إبرازه دور المستوى العام في تحقيق الاستقرار، حيث كانت دراسته دراسة الحالة .

ولقد توصلت الدراسة إلى :

- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه بجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي .
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة من قبل السلطات النقدية.

ثالثا: دراسة محمد الأمين وليد طالب تحت عنوان : دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية ” حالة البنك المركزي الأوروبي ( BCE ) والأزمة المالية 2007-2008 “، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، عام 2015 - 2016.

حيث تتمثل إشكالية البحث في : كيف تساهم البنوك المركزية عبر أدوات سياستها النقدية في معالجة الأزمات ؟ وكيف كان رد فعل البنك المركزي الأوروبي BCE على الأزمة المالية 2007-2008 ؟

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية التي يتم اللجوء إلى أدواتها المختلفة للحفاظ على الاستقرار المالي ولصد مختلف الأزمات، ولقد اختلفت عن دراستنا في تركيزهم على معالجة الأزمات ولقد توصلت الدراسة إلى :

## مقدمة عامة

- عجز الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في معالجة الأزمة العالمية 2008 واضطرت البنوك المركزية إلى اللجوء إلى أدوات جديدة تسمى الأدوات غير التقليدية.
- يجب تدعيم استقلالية البنك المركزي من خلال إعطائه الحرية الكاملة في إدارة سياسته النقدية وعزله على الضغوط السياسية المتأتية من السلطة التنفيذية.
- سمحت الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الأوربي بتدليل تداعيات الأزمة المالية 2008 لكنها لم تقض عليها نهائيا.

رابعا: دراسة 2008 لـ بلعزوز علي وطيبة عبد العزيز مقال في مجلة بعنوان : السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1990 - 2006 )

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق ، وقد اختلفت عن دراستنا في فترة الدراسة والتي كانت في (2000-2017)، وقد بينت أن السياسة النقدية تعتبر من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر، خاصة بعد سنة 1990 إلا أنها أكدت انه لا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف أساسي للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، بالإضافة إلى توفير الشروط الملائمة لتحقيق ذلك.

### 10 هيكل الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية يتطلب بنا الأمر تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة، وهي كالتالي :

**الفصل الأول** يتناول الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية السياسة النقدية، وقدمننا فيه تعاريف للسياسة النقدية وأهدافها إضافة إلى نظرياتها في الفكر الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تناول أدوات السياسة النقدية المختلفة، الأدوات الكمية والنوعية والأدوات الأخرى المساعدة.

**الفصل الثاني :** يتناول الإطار المفاهيمي للمستوى العام للأسعار مقسم على مبحثين، المبحث الأول ورد بعنوان ماهية المستوى العام للأسعار، وقدمنا فيه مفهوم المستوى العام للأسعار وأساليب تحديد السعر إضافة إلى علاقته بكمية النقود، أما المبحث الثاني فقد تناول طرق قياس المستوى العام للأسعار، طريقة المنخفض الضمني، وطريقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وطريقة الرقم القياسي المرجح حسب لاسبير وفيشر وباش .

**الفصل الثالث :** يتناول الدراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار مقسم على مبحثين ، المبحث الأول جاء بعنوان تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة ( 2000-2017 ) ، ولقد قدمنا في مسار السياسة النقدية مقسمة على ثلاث فترات، الفترة الأولى من ( 2000-2004 ) ، أما الفترة الثانية فكانت من ( 2005-2009 )، وفي الفترة الثالثة فكانت من ( 2010-2017 ) ، أما المبحث الثاني فقد ورد بعنوان نمذجة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الفترة ( 2000-2017 )، والذي قدمنا فيه نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، إضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين محل الدراسة عن طريق اختبار تحليل الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

**تمهيد الفصل :**

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي عرف مفهومها تطوراً مع تطور النظريات الاقتصادية، وتعد من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وتعتبر البنوك المركزية هي المسؤولة عن هذه السياسة، من خلال تنظيم سوق النقد والائتمان، والتأثير على حجم العرض النقدي بما يتلائم والظروف الاقتصادية السائدة، والهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بالسيولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ، المتمثلة في التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع الأدوات الكمية والكيفية للتأثير على العرض النقدي ولمعالجة الاختلالات .

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

**المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية.

**المبحث الثاني:** أدوات السياسة النقدية.

### المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية احد الوسائل التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو العرض النقدي أو التوسع النقدي ، وهي سياسة يستخدمها البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود ومعدلات الفائدة ، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف السياسة النقدية، نظرياتها في الفكر الاقتصادي وأهدافها .

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية بتعدد توجهات الفكر الاقتصادي ومن بين التعاريف نذكر منها مايلي:

**التعريف الأول:** عرفها الاقتصادي (GL. BASH) أنها « ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير مصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية».

**التعريف الثاني :** عرف الاقتصادي (EINZIG) «أنّ السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي».<sup>(1)</sup>

**التعريف الثالث:** تعرف السياسة النقدية بالإجراءات التي تم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوطات تضخمية في الاقتصاد القومي.<sup>(2)</sup>

**التعريف الرابع :** السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي يتخذها المصرف المركزي لغرض تحقيق أهدافه للمحافظة على استقرار مستوى العام للأسعار المحلية وسعر صرف العملة وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستديم.<sup>(3)</sup>

(1) مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص 98 .

(2) عامر وحيد مهدي ، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص 233 .

(3) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، طرابلس، 2010، ص 221 .

**التعريف الخامس :** السياسة النقدية هي عبارة الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدل الفائدة لزيادة الناتج المحلي الخام، كما يمكن أن تكون توسعية وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدل الفائدة تشجيعاً لزيادة الاستثمار.<sup>(1)</sup>

**التعريف الإجرائي :** من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

لقد اختلف الاقتصاديين في مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا من مدرسة إلى أخرى، وأحياناً نجد الاختلاف بين أصحاب الفكر أو المذهب الواحد، وهذا ما سننتظر إليه في هذا المطلب.

#### أولاً: عند الكلاسيك ( النظرية الكمية للنقود).

تعتبر النظرية الكمية من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي تطورت ونشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين والتي تبلورت وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود Theory Monetary، وتهدف إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وعلى اختلاف المفاهيم والتفسير لها، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى لعام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.<sup>(2)</sup>

(1) يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي للسياسة النقدية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1996، ص 19 .

(2) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1999، ص 303.

تستند نظرية كمية النقود إلى مجموعة من الفرضيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

◀ تعتبر كمية النقود العامل الأساسي والفعال المؤثر في حركات الأسعار، أي التغيرات الطارئة على

الأسعار تعود إلى تغيرات كمية النقود وبنفس النسبة.

◀ كمية النقود تتناسب طرديا مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسيا مع قيمتها، أي إذا زادت

الكمية المتداولة في الأسواق، انخفضت القوة الشرائية لهذه النقود.

◀ تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة سواء في

الجهاز الإنتاجي أو قوى العمل ويترتب على هذه الفرضية : (ثبات مستوى الإنتاج وثبات حجم المعاملات،

ثبات سرعة دوران النقود).<sup>(1)</sup>

ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلات المشهورة للاقتصادي Irving Fisher التالية :

$$M \cdot V = P \cdot T$$

M = كمية النقود

V = سرعة تداول النقود

P = مستوى الأسعار

T = حجم المعاملات

ومنه نقول إذا بقيت سرعة التداول ثابتة (على الأقل في الأجل القصير) مع عدم تغير حجم الناتج

فان المستوى العام للأسعار سوف يتغير (صعودا وهبوطا) وفقا لتغيرات كمية النقود المتداولة في المجتمع،

لأن الزيادة التي تطرأ على كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، وذلك باعتبار أن كل

زيادة في كمية النقود تنفق بالكامل (أي زيادة الطلب)، في ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل،

وعليه فإن معدل التضخم سوف يتناسب طرديا بنفس مقدار الزيادة في الطلب الكلي.<sup>(2)</sup>

(1) حسين عناية غازي ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص30.

(2) صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر، 2009، ص140.

ثانيا: عند الكنزيين ( نظرية جون مينارد كينز ).

جاءت النظرية النقدية الكينزية نتيجة للانتقادات التي وجهها كينز إلى النظرية النقدية الكلاسيكية وهي نظرية كمية النقود التي انتهت إلى أن الأثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار وان الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط أو التبادل وهو ما رفضه كينز من خلال نظريته، ويمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكنزي، الذي تضمنها كتابه الشهير ( النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود سنة 1936 ) باسم : **نظرية فائض الطلب** ، أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي، أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب، فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب استهلاكيا ناتجا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي. (1)

وتستند النظرية الكينزية إلى عدة فرضيات أهمها :

- ◀ أن الحالة الطبيعية للاقتصاد عندما يكون في مرحلة التشغيل الجزئي، وأن بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل فهي حالة استثنائية وليست عامة .
- ◀ أن الطلب الفعلي نوعان، طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار، ويرى كينز أن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل، أما العرض فهو المتغير التابع، وان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع هي : المعاملات، المضاربة والاحتياط .
- ◀ إن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود.
- ◀ أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من الطلب على النقود، وارتفاع سعرها يخفض من الطلب على النقود.
- ◀ الطلب هو الذي يخلق العرض. (2)

(1) محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الازمات المالية حالة البنك المركزي الاوربي والازمة 2008، اطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2015\_2016 ، ص45.

(2) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) ، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 41، 2008، ص35.

عملت المدرسة الكينزية على تطوير النظرية العامة لكينز، وكانت لها أفكارها في العديد من الأنشطة وقد ادعى جانب كبير منهم التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتنظر النظرية الكينزية إلى التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي على أساس أنها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي. يجب أن نميز في الفكر الكينزي بين تأثير سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية مقيّدة على الاستثمار، ويختلف اثر الإجراءات النقدية في مراحل الظروف الاقتصادية فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع، وإجراءات لتنشيط الطلب في مرحلة الركود.<sup>(1)</sup>

ثالثا: عند النقديين ( النظرية النقدية المعاصرة).

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، كما يرى أيضا أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد.<sup>(2)</sup>

ويرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية هو دالة المتغيرات التالية:

$$M = f (w.p.y.ro.ra.1/p*dp/di.h/k.v)$$

حيث : w.p.y.v تمثل على التوالي : الذوق، الدخل، مستوى الأسعار، الثروة.

بينما :

- ro = سعر الفائدة

- Ra = أرباح الأسهم

- h/k = نسبة العائد البشري

<sup>(1)</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 168.

<sup>(2)</sup> علي سنوسي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014، 2015، ص 127.

$$- dp/di = 1/p = \text{عوائد الأصول الطبيعية.}^{(1)}$$

يعتبر النقديون ان السياسة النقدية أقوى من السياسة المالية، وذلك وفق نظرهم إلى آلية انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، فقد انتقد النقديون النظرة الضيقة لنظرية كينز من حيث التركيز على سعر الفائدة والاستثمار كآلية للانتقال، وهو ما أدى إلى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية، ويعتقد النقديون بان السياسة النقدية لها اثر على الدخل من خلال المتغيرات الأخرى، فالاستهلاك قد يتغير بتغير سعر الفائدة ويتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما ضحى المستهلك بجزء من دخله لصالح الادخار بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

فتخفيض أسعار الفائدة سوف يشجع على الإنفاق من خلال زيادة الاستثمارات في أسواق الفائدة المنخفضة وفي أشكال الإنفاق الأخرى، وزيادة الإنفاق سيؤدي إلى زيادة الدخل، والتفضيل الزمني للسيولة والكلب على القروض، وبالتالي ترتفع الأسعار لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ولهذا يرى فريدمان انه يكون من الأفضل اللجوء إلى معدلات التغير في كمية النقود بدلا من معدلات الفائدة.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: إستراتيجية السياسة النقدية وأهدافها.

تسعى السلطات النقدية من خلال إستراتيجية السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساسا في أهداف أولية وسيطية ونهائية سنذكرها كالاتي :

#### أولا: إستراتيجية السياسة النقدية

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة، بدأت في الستينيات عملية التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد ان اثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، وبفحص السجل التاريخي خلص فريدمان وشوارتز إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي، وهما يجزمان بان معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup>ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق، ص380.

<sup>(2)</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص172ص173.

<sup>(3)</sup> ايدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988، ص551.

وان التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغيّر معدل نمو كل من الأسعار والنواتج.

وهكذا بدا التوجه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو استخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال انه سوف يعطي تأكيدا في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيدا اقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية.

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لان انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة افتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، ولذلك ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكوّن إجمالي الاحتياطي.<sup>(1)</sup>

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت لانتقادات عديدة، لان هذه البنوك المركزية مثلا في الولايات المتحدة تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها :

\_ توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.

\_ استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> مايكل ايدجمان، مرجع سابق، ص555.

<sup>(2)</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص122.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

أ/ الأهداف الأولية:

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، وتضم مجموعتين من المتغيرات هما مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد .

1 - مجتمعات الاحتياطات القانونية :

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أنّ النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها احتياطات مقترضة (كمية القروض المخصومة)<sup>(1)</sup>.

2 - ظروف سوق النقد:

تحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل علم قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> صالح مفتاح ، مرجع سابق، ص ص124،125.

<sup>(2)</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص64.

ب/ الأهداف الوسيطة:

هي المتغيرات النقدي القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية وتتمثل في :

1- معدل الفائدة كهدف وسيط :

إن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامشا لخلق كمية من النقود، وأن معدلات الفائدة مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي :

◀ **فعلى مستوى الصعيد الداخلي** : تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختيارات بين السندات والنقد .

◀ **وعلى مستوى الصعيد الخارجي** : تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية، لا هي مرتفعة ولا هي منخفضة، ومستقرة قدر الإمكان في الزمن<sup>(1)</sup>.

2- المجمعات النقدية :

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الإنفاق، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة النمو بمختلف السيولات، وتعتبر عن كمية النقود المتداولة (عرض النقود)، بحيث تضمّ مختلف وسائل الدفع للأعوان الماليين، وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدّل نمو الزيادة السنوية للكتلة النقدية ( مثلا 6% بالنسبة لـ  $M_2$ ) ولا بد على السلطات النقدية ان تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى، ويطلق عليها أيضا السيولة المحلية أو عرض النقود ويرمز لها بـ  $M_S$

<sup>(1)</sup>مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص 127.

### 3- معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى:

يشكل سعر الصرف متغيراً هاماً في الاقتصاد لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية ومن وراء ذلك ميزان المدفوعات، وتعمل السلطات النقدية على ضمان استقرار هذا المعدل عند مستواه التوازني.<sup>(1)</sup>

### ج / الأهداف النهائية.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، ففي الدول الرأسمالية تركز على المحافظة على العمالة الكاملة، في حين الدول النامية تركز على التنمية والاستقرار الاقتصادي وتتخلص الأهداف النهائية في :

#### 1 - استقرار المستوى العام للأسعار.

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلب الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضراراً وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

ومن خلال استقراء التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية.<sup>(2)</sup>

#### 2 - العمالة الكاملة :

تعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية وكل الآراء تدعم هذه السياسة ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من استخدام الكفاء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنية الاقتصادية، باستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب

<sup>(1)</sup> موسى لحو بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص23.

<sup>(2)</sup> مفتاح صالح ، مرجع سابق ، ص134.

الفعال ، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي ستخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.<sup>(1)</sup>

### 3- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة:

ويراد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، بتحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج الإجمالي الحقيقي للقطاعين، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل منح الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعرض النقدي وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في مسار نحو النمو السريع.<sup>(2)</sup>

### 4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

إن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة ، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لان الطلب قد قلّ على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فان هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، والى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما انه سيشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات.<sup>(3)</sup>

(1) موسى لحو بوخاري ، مرجع سابق، ص 67.

(2) ديش فاطيمة الزهرة ، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية حالة البنك المركزي الأوربي والأزمة 2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بيسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 38.

(3) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 141، ص 142.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تستعمل السلطات النقدية مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستطيع من خلالها أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة وذلك بواسطة البنك المركزي الذي بإمكانه امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن احتياجات التداول وعمليات التمويل وعن طريق توفير أرصدة نقدية جديدة، وهذا حسب الحالات التي يواجهها الاقتصاد من تضخم أو كساد وتتمثل هذه الأدوات في الأدوات الكمية والأدوات الكيفية وأدوات مساعدة أخرى والتي سنتطرق إليها كالأتي :

#### المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية .

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته ، وتتمثل هذه الوسائل الكمية في سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني التي سنتطرق إليها في مايلي :<sup>(1)</sup>

##### أولاً : سياسة معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، وكذلك نظير تقديم القروض للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.<sup>(2)</sup>

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم لتأثر على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها ، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير القدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي :

(1) مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص147.

(2) حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، المعهد الإسلامي للبحوث، بحث رقم 63، جده، 2006، ص18.

أ - فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم: فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنها انخفاض في طلب القروض من عملائها لأنها تكلف الاقتراض تصبح مرتفعة ، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود .

ب - عند تخفيض معدل إعادة الخصم : فإن هذا سيؤدي إلى النتائج السابقة وتكون كما يلي :

- 1 -زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الاقراضية لها .
- 2 -انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة .
- 3 -زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي .
- 4 -زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي .<sup>(1)</sup>

ثانيا: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني:

نظرا لغياب سوق مالي منظم في معظم الدول النامية تعد سياسة نسبة الاحتياطي القانوني هي أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في هذه الدول في التأثير على إمكانيات البنوك للاقتراض.

ونسبة الاحتياطي القانوني هي ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية من الاحتفاظ لديه بنسبة معينة من إجمالي قيمة الودائع ، فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة إمكانيات البنوك التجارية في تقديم القروض للقطاع الخاص يقوم بخفض نسب الاحتياطي ، والعكس صحيح عندما يرغب في تقييد إمكانيات البنوك التجارية من تقديم القروض برفع نسب الاحتياطي .

وعندما تزداد نسب الاحتياطي ، فتقل بالتالي السيولة لدي البنك (يقبل عرض النقود) ، فيرتفع سعر الفائدة التي يمكن للقطاع الخاص الاقتراض على أساسه والعكس في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي، سترتفع السيولة (يزداد عرض النقود) وينخفض بالتالي سعر الفائدة .<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص148.

<sup>(2)</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010 ص294 .

ثالثاً: سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مالي متطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو أوراق مالية، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي، مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، وينعكس ذلك قطعاً على حجم الأموال المتاحة أو المودعة في البنوك، ولعلنا لا نأتي بجديد حينما نقول أن مثل هذه السياسة تتبع معطيات أساسية لا من فراغ.

فشراء أو بيع البنك المركزي السندات إنما يأتي في سياق خدمة سياسة نقدية تسعى إلى خلق استقرار نقدي في البلاد تجاوباً مع الأوضاع السائدة.

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد ستسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ومن هنا ستسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور وفي الجهاز المصرفي، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل من تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما سيحفز الجمهور على شراء تلك السندات.

ومن ناحية أخرى يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية أو أوراق مالية، بهدف حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد على إدارة حركته وعجلة نموه وذلك بشكل خاص في حالة وجود ركود أو فجوة ركودية.<sup>(1)</sup>

(1) خالد واصف ألوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة 9، عمان، 2008 ص306.

## المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.

تستخدم في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في أوجه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وهي تتضمن :

1 - سياسة تأطير القرض: وهو إجراء تنظيمي يقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وكيفية إدارة مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى. (1)

ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار اجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل. (2)

## 2 - السياسة الانتقائية للقروض :

تهدف هذه السياسة الانتقالية للقروض إلى تو جيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني وهي تأخذ عدة أشكال منها :

- إقرار معدل إعادة خصم مفضل : خاص بالأوراق التجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تحديدها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال اصغر من معدل الخصم العادي.

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية : وذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة .

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80.

(2) مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص 156.

- تغيير مدة استحقاق القروض و معدل فوائدها : تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين. (1)

ومنه يمكن تلخيص الأدوات الكمية في :

- 1 - فرض أسعار إعادة خصم انتقائية، فيخفض البنك المركزي مثلا فائدة القروض الصناعية والزراعية والإسكان، ويرفعها على القروض أو على استيراد الكماليات، أو يضع غطاء عاليا على لاستيرادها .
- 2 - وضع سقف ائتمانية لا يتخطاها الائتمان بالنسبة لإقراض قطاعات محددة أو وضع حد أقصى لنمو الائتمان .
- 3 - وضع قيود على إقراض المستهلكين للسلع المعمرة ، كإنقاص مقدار الائتمان أو مدة السداد
- 4 - تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها .
- 5 - اشتراط موافقة البنك المركزي على بعض العمليات. (2)

### المطلب الثالث: الأدوات المساعدة للسياسة النقدية.

تتضمن بعض الأدوات التي لا يمكن تصنيفها ضمن السياسات الكمية أو النوعية والتي يمكن إتباعها زيادة فعالية هذه السياسات في إحداث التأثير المطلوب، والتي تتمثل في

- 1 - الإقناع المعنوي (الأدبي): يستعمل البنك المركزي هذه الأداة عندما يلاحظ بان البنوك التجارية تسير عكس الاتجاه الذي يرغب فيه، وهذا عن طريق قيام البنك بترجي ومناشدة البنوك التجارية من اجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة .

يتجلى استعمال البنك المركزي لهذه الأداة من خلال استدعائه لمدراء البنوك التجارية بغية التحدث معهم وحثهم على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فإذا لاحظ البنك المركزي توسع البنوك التجارية في منح الائتمان لا يخدم المصلحة العامة فانه سيطلب منها تخفيض حجم الائتمان من دون اللجوء إلى تطبيق الأدوات الكمية للسياسة النقدية المذكورة سابقا، ونظرا للعلاقة المتينة التي تربط البنك المركزي والبنوك

(1) عبد الله خباية ، الاقتصاد المصرفي، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص210.

(2) يوسف كمال، مرجع سابق، ص24.

التجارية كونه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض فان البنوك التجارية تكون ملزمة بقبول تعليمات وإرشادات البنك المركزي. (1)

2 - الاعلام : تقتضي هذه الأداة البنك المركزي بتقديم حالة الاقتصاد الوطني للرأي العام من خلال عرض الحقائق والأرقام والإحصائيات سعياً لتبرير تبني سياسة ائتمان معينة دون الأخرى، وتستطيع أيضاً التأثير في عرض النقود بواسطة قرارات استقبال الودائع والتسهيلات التي تمنحها من جهة أخرى .

إن إطلاع البنوك التجارية على مختلف الحقائق الخاصة بالاقتصاد الوطني تجعلهم يتبعون موقفاً لا يتجاهل هذه الوقائع وبالتالي يتماشى مع توجيهات البنك المركزي. (2)

3 -التعليمات المباشرة : ويلجأ البنك المركزي إلى استعمال هذه الأداة في حالة عدم التمكن من تحقيق أهداف السياسة النقدية باستخدام كل من الأدوات الكمية أو الكيفية، أو في حالة رغبة البنك في زيادة فعاليتها، حيث توجه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدي البنك المركزي وتوضع سقوفاً ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي وعلى هذا الأساس ممكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى اتخاذ عقوبات ضدها. (3)

4 -الرقابة : يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشرة على عمليات البنوك بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي أو سنوي) حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك لتعليمات والأوامر الموجه إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها ، وعلى العموم فان أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيداً لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد لان إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكناً أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض. (4)

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص82.

(2) محمد بن البار ، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986\_2014 دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص84.

(3) محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق ، ص111.

(4) مفتاح صالح ، مرجع سابق، ص160.

## خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة فتطرقنا إلى أهدافها بمختلف مراحلها، وقد اختلفت وجهات نظر المدارس الاقتصادية حول فعالية السياسة النقدية وقد أبرزنا ذلك من خلال التطرق إلى كل مدرسة على حدى وباعتبار أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية فإنها تملك تحت تصرفها عدة أدوات يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات، فمنها ما يسمى بالأدوات الكمية المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وكذا سعر الخصم ومما ما يسمى بالأدوات الكيفية مثل سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقروض وهناك أدوات أخرى مساعدة مثل الإقناع الأدبي والتعليمات المباشرة والرقابة إضافة إلى الإعلام.

# الفصل الثاني

المستوى العام للأسعار الإطار المفاهيمي

**تمهيد:**

يعتبر معدل المستوى العام للأسعار الطريقة الأفضل لقياس التضخم، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي، وهو تشخيص للوضع الاقتصادي ويقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحا، وان الرقم القياسي للأسعار هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المنتزة من قبل المستهلك وتعبر أرقام هذا المتغير على رفاهية الفرد والمستوى المعيشي له، وبالتالي تعمل السلطات النقدية إلى ضرورة تحقيق التوازن في مستويات الأسعار لتجنب الضغوط التضخمية ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

**المبحث الأول :** ماهية المستوى العام للأسعار.

**المبحث الثاني :** طرق قياس المستوى العام للأسعار.

### المبحث الأول: ماهية المستوى العام للأسعار.

يمثل المستوى العام للأسعار قيمة أسعار جميع السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية، ويعتبر استقرار الأسعار احد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ، نظرا لان الارتفاع فيه يؤدي إلى التضخم وبالتالي حدوث اختلالات اقتصادية التي بإمكانها أن تزعزع الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم المستوى العام للأسعار، علاقته بكمية النقود، إضافة إلى أساليب تحديد السعر.

### المطلب الأول : مفهوم المستوى العام للأسعار.

قبل تحديد مفهوم المستوى العام للأسعار لابد من التطرق إلى مفهوم السعر الذي هو:

من المنظور الاقتصادي فان السعر يرتبط بكل من المنفعة والقيمة، إذ يرى الاقتصاديون أن المنفعة هي مواصفات المنتج التي تحقق له الإشباع لاحتياجاته، والقيمة هي التعبير الكمي عن المنتج والتي يمكن قياسها من خلال الثمن (السعر) الواجب على المشتري دفعه للحصول على المنفعة المرغوبة، وبذلك من المنظور الاقتصادي يمكن اعتبار السعر القيمة النقدية لسعر أو الخدمة كما تتحدد في السوق.<sup>(1)</sup>

كما يعرف السعر على أنه: " المقابل الذي يدفعه المشتري مقابل حصوله على سلعة أو خدمة تشبع حاجة أو رغبة لديه، أما البعض الأخر فيعرفه باعتباره القيمة التي يدفعها شخص مقابل الاستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه".<sup>(2)</sup>

وبالتالي يمكن التطرق إلى تعريف المستوى العام للأسعار كالتالي :

**التعريف الأول:** يقصد بالمستوى العام للأسعار بأسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، وبصفة عامة فإن المستوى العام للأسعار يمثل متغير تجميعي لأسعار جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات.<sup>(3)</sup>

(1) زكرياء احمد عزام، عبد الباسط حسونة وآخرون، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، ط1، ط2، عمان، 2009، 2008، ص 277.

(2) محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة، ط1، عمان 2004، ص19.

(3) سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2018، ص121.

**التعريف الثاني :** يعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.<sup>(1)</sup>

**التعريف الثالث :** أن المستوى العام للأسعار (P) ما هو إلا نسبة القيمة الاسمية للناتج (PY) على مستوى الإنتاج، ويعني ذلك أن الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما تحدد GDP الحقيقي، كمية النقود تحدد GDP الاسمي، ومكمش GDP هو نسبة GDP الاسمي على GDP الحقيقي .

ويشير هذا الاقتراح إلى أنه، ما عدا في فترات التعديل، لا تحدث التغيرات النقدية أثرا على المتغيرات الحقيقية، مثل GDP الحقيقي، والعمالة، وتكون هذه التغيرات محددة أساسا بواسطة شروط نقدية مرجعية مثل أدواق المستهلكين والتكنولوجيا، وبمجرد أن تغير كمية النقود هذه الشروط المرجعية الأساسية، تتخذ التغيرات النقدية صفة إجبارية من خلال تأثيرها في الأجل الطويل على المتغيرات الحقيقية، ومنه ينضّر للنقود على أنها مجرد ضل، تحجب لكن لا تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية.<sup>(2)</sup>

ويفسر الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الذي يعرف كالاتي :

**أولا :** الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة وليس في الأسعار النسبية أي ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة، أو تكون منخفضة.

فالحالة الأخيرة تعني أن انخفاض أسعار بعض السلع يؤدي إلى تحول المستهلكين إليها مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها وبالتالي تنخفض أسعارها.<sup>(3)</sup>

**ثانيا :** التضخم في معناه البسيط هو الارتفاع العام المستمر في الأسعار أو هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مع انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، مما يعني أن الوحدة النقدية في ضل حالة التضخم تكون قادرة على شراء قدرا اقل مما كانت تشتريه قبل التضخم ، وبالتالي يمكننا القول ان التضخم هو التناقص في قيمة القوة الشرائية للنقود.<sup>(4)</sup>

(1) خالد واصف ألوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص250.

(2) تومي صالح، مرجع سابق، ص149.

(3) بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص306.

(4) وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص165.

### المطلب الثاني : أساليب تحديد السعر.

يعتمد اختيار طريقة التسعير للسلعة أو الخدمة على مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى وضع السعر المقبول والمناسب لكل من طرفي المعادلة التبادلية (البائع والمشتري)، بشكل عام توجد ثلاث طرق لتسعير السلع أو الخدمات وهي كما يلي: (1)

#### أولاً: التسعير بالتكلفة زائد هامش الربح:

تعتبر هذه الطريقة من أبسط وأكثر الطرق شيوعاً ، ووفقاً لهذه الطرق يتحدد السعر كالاتي :

$$\text{السعر} = \text{التكاليف} + \text{هامش الربح}$$

وهامش الربح هنا يتحدد كنسبة من التكاليف أو كنسبة تحقق عائد معين على الاستثمار، وبصفة عامة تستند هذه الطريقة إلى منطق مفاده أن السعر في هذه الحالة يضمن لرجل أعمال أو المنظمة تغطية التكاليف الكلية وبالتالي البقاء في السوق، ومع ذلك فإن خطورة الاعتماد على هذه الطريقة تكمن في أنها تهمل قوى العرض والطلب والمنافسة .

كما أنّ أي سبب يؤدي إلى انخفاض المبيعات الفعلية عن المبيعات المخططة قد يؤدي إلى عدم إمكانية المنظمة من تغطية تكاليفها الثابتة . (2)

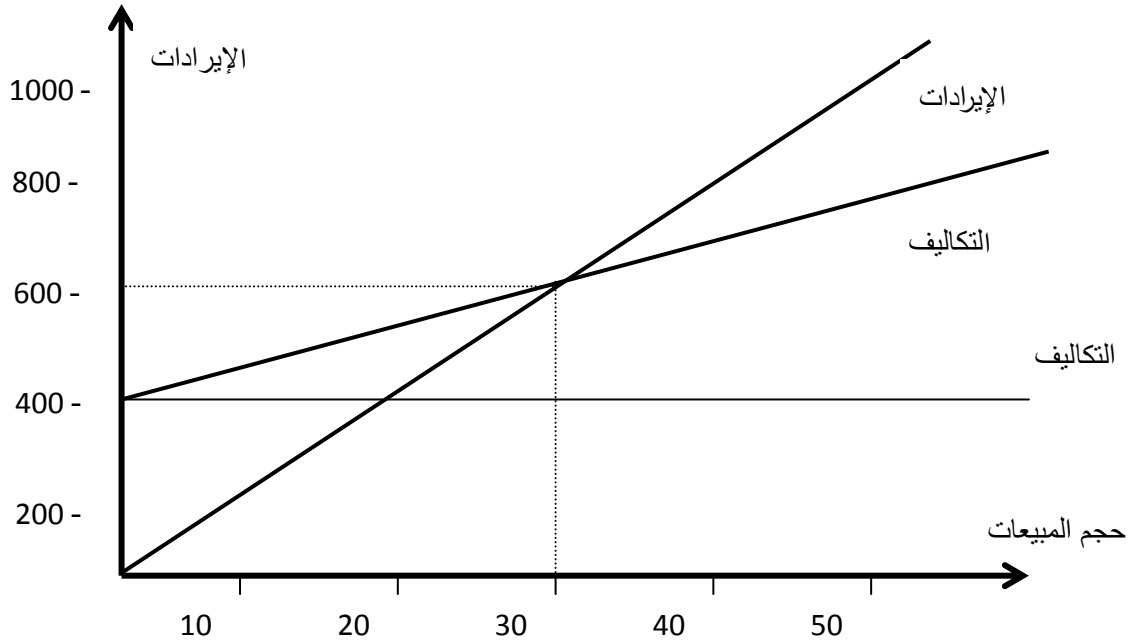
#### ثانياً: التسعير حسب نقطة التعادل:

حيث تحاول الشركة تحديد السعر الذي يحقق نقطة التعادل، أو الربح المستهدف الذي يبحث عنه، وتستخدم هذه الطريقة خريطة التعادل، وهذه الطريقة تظهر التكاليف الكلية والإيرادات الكلية المتوقعة عند مستويات مختلفة من المبيعات، والشكل التالي يظهر خريطة التعادل للمثال الذي حله في الطريقة الأولى حيث التكاليف الثابتة 300.000 دينار بغض النظر عن حجم المبيعات، التكاليف المتغيرة مضافة للثابتة لتشكيل التكلفة الكلية والتي تزداد بزيادة حجم المبيعات منحنى الإيرادات الكلية يبدأ من الصفر ويزداد مع كل وحدة مباعه ويعكس هذا المنحنى سعر بيع الوحدة الواحدة هو 20 دينار.

(1) محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سابق، ص38.

(2) وديع طوروس، مرجع سابق، ص98.

الشكل رقم (01): شكل يوضح التسعير حسب نقطة التعادل



المصدر : زكرياء احمد عزام وآخرون مرجع سابق ص 296.

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى الإيرادات الكلية يتقاطع مع منحنى التكاليف الكلية عند مستوى 30.000 وحدة والتي تمثل كمية التعادل (نقطة التعادل)، عند السعر 20 دينار فإن الشركة تبيع 30.000 وحدة لتصل إلى نقطة التعادل (أي حتى تغطي الإيرادات الكلية التكاليف الكلية) ويمكن حساب نقطة التعادل كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{(\text{السعر} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة})}$$

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{10}{300.000 - 20} = \frac{10}{300.000} = 30.000 \text{ وحدة.}^{(1)}$$

(1) زكريا احمد عزام ، عبد الباسط حسونة وآخرون، مرجع سابق، ص 296.

### ثالثا: التسعير على أساس القيمة / المنفعة المدركة « Perceiveol Value Pricing »

تسعر كثير من المنظمات منتجاتها على أساس المنفعة (القيمة المدركة) إذ يجاري السعر المنفعة التي يراها المستهلك من اقتناؤه للسلعة وليس على أساس التكلفة للسلعة أو الخدمة فمثلا فنجان قهوة قد يكلف الشخص 15 قرشا بينما لو طلبه في مطعم الجامعة يكلفه 25 قرشا وإذا رغب تناوله في مطعم 5 نجوم فانه يكلفه 5 دنانير، والمستهلك يكون على استعداد أن يدفع هذه الأسعار المتفاوتة ولكن حسب المنفعة التي يرغب بالحصول عليها، فنجان القهوة في المنزل أو الجامعة يشتره الطالب (المستهلك) من أجل الشعور بالاستيقاظ والاستعداد ليوم جديد والدراسة بشكل جيد، ولكن إذا ما يرغب بتناوله في كافيتريا فندق فهو يبحث عن منافع متعددة لقضاء نهاية أسبوع في مكان راقي وقضاء أمسية رائعة في بيئة متميزة من المكان والعلاقات الاجتماعية.<sup>(1)</sup>

### رابعا: التسعير على أساس السوق / المنافسة « Going Rate Pricing » :

بمقتضى هذه الطريقة يتم التسعير لدى الشركة المعنية بالنظر لأسعار المنافسين الرئيسيين، لذلك لا يتم إعطاء اهتمام كبير بالتكاليف الكلية التي يتم إنفاقها على السلعة، أو الماركة منها، وتتزايد أهمية هذه الطريقة في التسعير بشكل خاص في حالة تشابه سهولة استخدامها لشراء السلعة من المتاجر التي تبيعها إذا ما أحسن اختيار وتنفيذ أفضل المنبهات التسويقية داخل المتاجر التي تبيعها والتي تركز على السعر كعامل رئيسي لمواجهة أسعار مختلف الماركات المنافسة المطروحة في الأسواق المستهدفة.<sup>(2)</sup>

(1) زكريا احمد عزلم ، مرجع سابق، ص 298.

(2) محمد ابراهيم عبيدات، مرجع سابق، ص39.

### المطلب الثالث : علاقة المستوى العام للأسعار بالكتلة النقدية.

لا أحد يستطيع أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الا نفاقية، حيث إن حجم النقود المتداولة سيشجعهم على الإنفاق وشراء الأفراد المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في المستوى العام لأسعار وكذلك فإن نقص السيولة بين أيدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات الاقتصادية، إذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود.<sup>(1)</sup>

إن المسألة الأساسية في التحليل النقدي الكلاسيكي تتلخص في معادلة كامبريدج التالية:

$$1/v = \text{مقلوب سرعة تداول وحدة النقد}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$M = \text{الكتلة النقدية}$$

$$Y = \text{الدخل.}^{(2)}$$

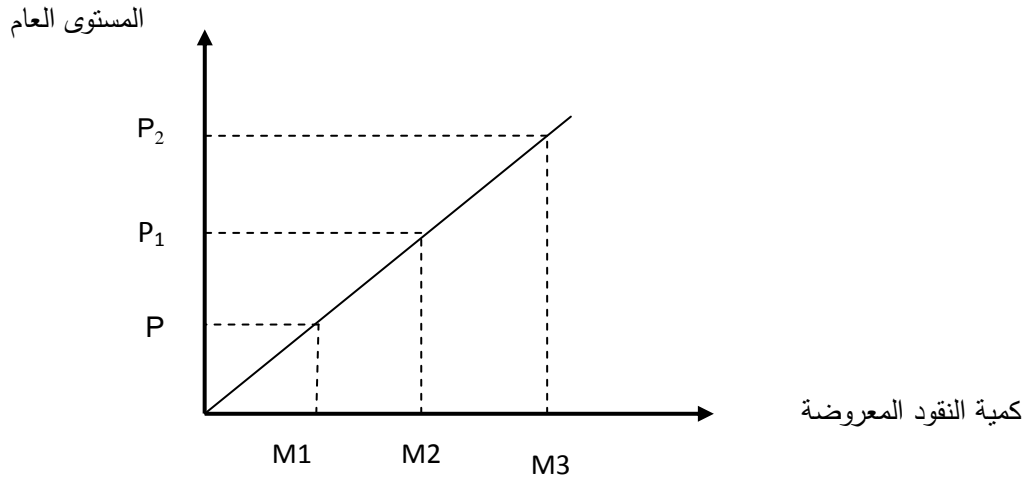
- إن PM هما المتغيران الوحيدان في هذه الدالة، إذ أن Y و V يعتبران كميات محددة في الفترة الزمنية القصيرة، وبالتالي فإن أي تغيير في الكمية المعروضة من النقود يترك تأثيراً على المستوى العام للأسعار.
- أن الأسعار تتغير بنفس نسبة تغير عرض النقود وبنفس الاتجاه
- يمكن أن نستنتج من هنا ما تقوله النظرية الكلاسيكية : غياب أي تأثير للنقود على العمليات الاقتصادية الواقعية، أي ثمة فصل بين القطاع النقدي والقطاع السلعي في الاقتصاد .

(1) سامي خليل، النظريات المالية والنقدية، ط1، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 121.

(2) عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 145.

- فإذا كانت الكمية المعروضة من النقود  $M$  محددة ، وسرعة تداولها ثابتة، فإن استمرار التوازن في السوق النقدي يفترض أن كل زيادة في الناتج الحقيقي لا يقابلها انخفاض متناسب بالمستوى العام للأسعار  $P$  ، أي أن هناك علاقة عكسية بين الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار العام .
- فإذا كان الدخل  $Y^*$  هو الدخل الذي يقابل العمالة الكاملة وإذا كانت  $M^*$  تمثل عرض النقود ومستوى الأسعار العام يتمثل بالنقطة  $P_1$ ، أن عرض النقود قد ازداد لسبب أو لآخر وأصبح  $M_2$  .
- بينما الدخل لا يمكن أن يزداد، ذلك أن الاقتصاد قد استخدم كل موارد اليد العاملة المتوافرة فإن المستوى العام للأسعار يصبح  $P_2$  .
- ولو افترضنا أن  $M, Y, V$  ثابتة، فإن مستوى الأسعار سوف يكون ثابتا ، في مثل هذه الحالة كل تغيير في الأجور الاسمية سيؤدي إلى تغيير في الأجور الحقيقية.<sup>(1)</sup>

شكل رقم (02) : العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي



المصدر : نبيلة بلحوت، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015-2015، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017، ص 23.

<sup>(1)</sup> نبيلة بلحوت، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015-2015، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017، ص 23.

### المبحث الثاني: طرق قياس المستوى العام للأسعار.

بالرغم أن للمستوي العام للأسعار آثار محسوسة إلا أنه لا بد من اللجوء إلى طرق قياسه، لمعرفة الارتفاع والانخفاض فيه، ولنتمكن من تقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله، وقياس المستوى العام للأسعار هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم طرق القياس التي هي المخفض الضمني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي المرجح .

#### المطلب الأول: المخفض الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي).

يعبر الرقم القياسي الضمني عن العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي بأسعار سنة الأساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويعد مؤشراً ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، ولعل أهمية هذا الرقم ترجع على أنه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء.

ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي :

$$\text{GDP}_{\text{deflator}} = \frac{\text{NGDP}}{\text{RGDP}} \times 100$$

حيث أن :

**NGDP** : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

**RGDP** : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (1)

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت .
- أما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت .
- بينما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير .

(1) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطن، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص

**المطلب الثاني : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك)**

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن احتسابه بعدة طرق أهمها :

◀ **الرقم القياسي البسيط** : يعكس هذا الرقم تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول على نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية :<sup>(1)</sup>

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = (\text{مجموع أسعار السنة الجارية} \div \text{مجموع أسعار سنة الأساس}) \times 100$$

**جدول رقم (01) : لدينا أسعار وكميات لسلع افتراضية لعامين المقارن (n+1) والأساس (n) كما يلي :**

سنة المقارنة n+1			سنة الأساس n			السلعة
القيم	السعر p <sub>n</sub>	الكمية q <sub>n</sub>	القيم	السعر p <sub>0</sub>	الكمية q <sub>0</sub>	
189	9	21	140	7	20	A
256	16	16	210	14	15	B
445	المجموع		350	المجموع		

◀ **حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم القياسي البسيط**

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = (\text{مجموع أسعار السنة الجارية} \div \text{سنة الأساس}) \times 100$$

$$100 \times (350 \div 445) =$$

$$100 \times 1.27 =$$

$$127\% =$$

$$\text{ومنه : } 127 - 100 = 27\%$$

(1) سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص195.

هذا يعني أن المستوى العام للأسعار لهذه المجموعة من السلع قد ارتفع في سنة n+1 ب 27% مقارنة ب سنة n

**1 - الرقم التجميعي النسبي للأسعار :**

فمن خلال هذا الرقم يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة ومقدار التغير النسبي في كل سلعة وذلك وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{رقم التجميعي النسبي للأسعار} = \frac{1}{n} \times \left( \frac{\text{سعر السلعة في السنة الحالية}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \right) \times 100$$

حيث أن n عدد السلع .

**جدول رقم (02): مثال عن الرقم التجميعي النسبي للأسعار**

السلع	الأسعار في سنة n	الأسعار في سنة n+1
A	10	13
B	7	11
C	16	22
D	21	25

**- حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم التجميعي النسبي للأسعار :**

$$\text{رقم التجميعي النسبي للأسعار} = (( 4 \div 1 ) \times ( \text{سعر السلعة في السنة الحالية} \div \text{سعر السلعة في السنة الأساس} )) \times 100$$

$$= (( 4 \div 1 ) \times ( 10 \div 13 ) + ( 7 \div 11 ) + ( 16 \div 22 ) + ( 21 \div 25 )) =$$

$$= 100 \times 1,3592 =$$

$$= 135,92 \%$$

$$\text{ومنه : } 135,92 - 100 = 35,92 \%$$

وهذا يعني أن مستوى الأسعار لهذه المجموعة قد ارتفع في سنة n+1 ب 35.92 مقارنة بسنة n<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، مجلة ديالى للعلوم البحتة، العدد 7، جامعة ديالى، العراق، 2011، ص103-104.

**المطلب الثالث: الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان).**

يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة ، وقد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة، وذلك في سنة الأساس، أو سنة المقارنة، وهذا الترجيح يبرز الأهمية النسبية لسلعة من السلع المختلفة المعتمدة ضمن الرقم القياسي للأسعار، لذلك توجد ثلاث طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة المرجحة وهي (1)

**1- الرقم القياسي بطريقة لاسبير Laspeyres (طريقة سنة الأساس) :**

وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس ويعبر عنه بالصيغة التالية

$$Li = \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث أن :

- .  $P_n$  : سعر السلعة في سنة المقارنة .
- .  $q_0$  : كمية السلعة في سنة الأساس .
- .  $p_0$  : سعر السلعة في سنة الأساس .(2)

بتطبيق طريقة لاسبير Laspeyres على المثال رقم 01 نجد مايلي :

**جدول رقم (03): مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة لاسبير**

سنة المقارنة n+1	سنة الاساس n	السلعة
$P_n q_0$	$P^0 q_0$	
180	140	A
240	210	B
420	350	المجموع

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة لاسبير

(1) سامر عيد الهادي، وآخرون، مرجع سابق، ص202..

(2) ابراهيم جواد كاظم، المرجع نفسه، ص106،

$$Li = (\sum p_n q_0 \div \sum p_0 q_0)$$

$$Li = ((180+240) \div (140+210)) \times 100$$

$$Li = (420 \div 350) \times 100$$

$$Li = 120\%$$

$$120-100 = 20\%$$

أي

ومنه المستوى العام للأسعار قد ارتفع خلال الفترة ( n ، n+1 ) ب 20% حسب طريقة لاسبير .

## 2 - الرقم القياسي بطريقة باش Pache ( طريقة سنة المقارنة ) .

هو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجحة بكميات سنة المقارنة ، وتأخذ هذه الصيغة التالية :

$$Pi = (\sum p_n q_0 \div \sum p_0 q_0)$$

حيث أن :

$p_n$  : سعر السلعة في سنة المقارنة.

$q_n$  : كمية السلعة في سنة الأساس.

$p_0$  : سعر السلعة في سنة الأساس.

بتطبيق طريقة باش Pache على المثال رقم 01 نجد مايلي : (1)

جدول رقم (04): مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة باش

سنة المقارنة n+1	سنة الأساس n	السلعة
$P_n q_n$	$p_0 q_n$	
189	147	A
256	224	B
445	371	المجموع

(1) إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص 205.

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة باش :

$$P_i = (\sum p_n q_0 \div \sum p_0 q_0)$$

$$P_i = ((189 + 256) \div (147 + 224)) \times 100$$

$$P_i = (445 \div 337) \times 100$$

$$P_i = 119,94$$

ومنه المستوى العام للأسعار قد ارتفع خلال الفترة (n+1 , n) بـ 19,94% حسب طريقة باش .

### 3 - الرقم القياسي بطريقة فيشر ( طريقة الرقم القياسي الأمثل) :

ويقوم على أساس الجمع بين طريقتي لاسبير وباش إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح ويعطى كما في الصيغة التالية (1):

$$FI = \sqrt{(Li) \times (Pi)}$$

$$= \sqrt{(\sum p_n q_0 \div \sum p_n q_0)} \times \sqrt{(\sum p_n q_n \div \sum p_0 q_n)}$$

تستعمل هذه الأرقام القياسية لإزالة اثر التضخم Deflation من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج الاستهلاك، الاستثمار، بتقسيم قيمها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

مثال رقم (03): حساب الرقم القياسي بطريقة فيشر: (2)

$$FI = \sqrt{(Li \times Pi)}$$

$$= \sqrt{120 \times 119.94}$$

$$FI = 119.96$$

وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار لمجموع السلعتين :

ارتفع أيضا وفق هذا المؤشر خلال الفترة n و n+1 بنسبة بلغت 19,96

(1) امحمد بن البار ، مرجع سابق، ص31.

(2) اياد عبد الفتاح النور، مرجع سابق، ص206.

### خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المستوى العام للأسعار من خلال تعريفه على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما، وتطرقنا إلى علاقته وارتباطه بكمية النقود، وبما أن قياسه أمر هام لتحديد حجم التضخم فلقد تطرقنا إلى العديد من الطرق ككمش الناتج المحلي الإجمالي الذي هو مؤشر ذو دلالة لقياس التغيرات الحاصلة على الأسعار، وكذا الرقم القياسي لأسعار المستهلك برقمه القياسي البسيط والرقم التجميعي النسبي للأسعار، إضافة إلى تناولنا لأساليب لاسبير وباش وفيشر بالطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان لتحديد معدل المستوى العام للسعار مع تقديم أمثلة حول كل طريقة.

# الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر السياسة

النقدية على المستوى العام

للأسعار في الجزائر خلال الفترة

2017-2000

## تمهيد :

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عديدة لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختبارا اقتصاديا إحصائيا وقياسيا، حيث أصبحت النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي والتي تساعد على التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض والوقوف على تأثير كل منها على الأخرى، واستخلاص النتائج التي يتعذر على المنطق العادي إدراكها بسهولة.

فالنماذج الاقتصادية ليست عموما صحيحة ولا علوم مستقلة ولكنها خليط من المعرفة مثل النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء والسياسات الاقتصادية في تحليل وتقييم تلك السياسات، فضلا عن برامج الحاسوب التي سهلت ووفرت الوقت والجهد في بناء وفهم هذه النماذج.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة اثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000-2007)، وذلك من خلال تحليل نماذج الانحدار الخطي، إضافة إلى تحليل تطور الكتلة النقدية وتطور أهدافها.

ولقد قسمنا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

**المبحث الأول:** مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2000\_2017).

**المبحث الثاني :** نمذجة قياسية لدراسة أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الفترة ما بين (200-2007).

## المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال تحلل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2000-2017) وأهم الأدوات والأهداف التي تستهدفها السياسة النقدية في الجزائر.

### المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال (2000-2004)

عرفت الكتلة النقدية تطورات مهمة خلال هذه الفترة و من خلال هذا المطلب سوف نستعرض أهم التطورات الحاصلة خلال هذه الفترة.

أولاً: تحلل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراستنا التطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر.

#### 1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004):

و يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2000	1048,2	2022,5	994,3
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على: بنك الجزائر، النشرة ، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الكتلة النقدية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدرت M<sub>2</sub> سنة 2000 ب 2022,5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار، و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002، بنسبة نمو تقدر ب 32.66% ثم انتقلت M<sub>2</sub> إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003، بمعدل نمو 13.7% مقارنة

بسنة 2002، و ذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات و مداخيل الأسر، كذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

## 2 - تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (2000-2004)

سيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (06): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

السنوات	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	الموجودات الخارجية
2000	677,5	993,7	775,9
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة لدولة سنة 2000 ب677,5 مليار دج، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة في الدول انخفاضا بلغت قيمته 100,9 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة لدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى -20.16 مليار دج، و هذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة لدولة إلى مستحققاتها صافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2000 ب993,7 مليار دج بنسبة زيادة 8,52% أما سنة 2003 فوصلت إلى 1386.2 وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2000 ب775,9 مليار دينار، واستمر في الارتفاع لتصل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دينار، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

## ثانيا: تحليل تطور أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

نتطرق هنا إلى تبيان تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة

(2000-2004)

### 1 -تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004): ويشمل هذا التحليل

الوسائل المعروفة للتحكم في كمية و حجم النقود المعروضة وهي : سعر اعادة الخصم.

#### الجدول رقم (07) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2000-2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل	7,5	5,6	5,5	5,4	4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 19.

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2000 إلى 7,5%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5 %، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، و يرجع هذا الانخفاض إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

### 2 - تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004):

وذلك من خلال التطرق للأهداف السياسية النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

#### 2-1- هدف النمو الاقتصادي : يمكن توضيح تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (08): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل	2,4	1,2	1,4	9,6	2,5

المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و الجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012، غير منشورة، ص 182.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2000 قدر ب 2.4 % و 4.1 % سنة 2002، حيث سجلت سنة 2003 أعلى نسبة في معدل النمو الاقتصادي التي قدرت ب 6.9 %، وهذا

يفصل القطاع أفلاحي الذي سجل نمو قدره 17% سنة 2003، أما سنة 2004 وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 5.9%.

## 2-2- هدف استقرار الأسعار والتحكم في التضخم :

يمكن توضيح تطور المستوى العام للأسعار والتضخم من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (09) : تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2000-2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
مستوى العام للأسعار	95,97	100	101,43	105,75	109,95
التضخم	0,34	4,23	1,42	2,58	3,97

المصدر: من اعتماد الطالبين بناء على :

- تقرير البنك السنوي المركزي سنة 2000-2004 الصادر في جويلية 2005.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباطؤ الأسعار بعد إن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 34,0% في سنة 2000 ، و 1,42% سنة 2002 و 2,58% سنة 2003 ، ليرتفع سنة 2004 إلى 3,97%، وهذا الارتفاع في الأسعار راجع إلى ارتفاع أسعار النقل والاتصال بنسبة 10,7% في الجزائر العاصمة ، و 11,2% على المستوى الوطني، وأسعار التغذية بـ 3,7% و 4,9% على المستوى الوطني و 3,6% بالنسبة لمختلف المواد في الجزائر العاصمة و 3,9% على مستوى الوطن.

أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ انه في سنة 2003 حققت السياسة النقدية معدل للتضخم اقل بقليل من المعدل المستهدف 3% حيث بلغ نسبة 2,58% ثم واصل في الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل 3,97% سنة 2004 أي أعلى من المستهدف بنسبة 24,4% .

## المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال (2005-2009)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة و تحلل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

أولاً: تحلل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

### 1 - تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	$M_1$	$M_2$	أشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	4964	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالبين استناداً على:

- بنك الجزائر، ، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 11.

بلغت  $M_2$  في سنة 2005 قيمة 4070.5 مليار دج، و بلغت  $M_2$  في نهاية 2006 أكبر من معدل النمو المستهدف لسنة 2006، حيث استمرت  $M_2$  في الارتفاع حيث قدرت با ( 5994.6 ، 6956.0 ، 7178.7) مليار دج لسنوات 2007، 2008، 2009، على التوالي.

## 2 - تطور مقابلات العرض النقدي:

سيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2005-2009)

السنوات	قروض الدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	74151.5
2008	3627.3	2615.5	10246.9
2009	396.7	3086.5	10886.0

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 11.

قدرت القروض الموجهة وصلت سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و (1304.1) مليار دج سنة 2006، و (2193.1) مليار دج سنة 2007 و (3627.3) مليار دج سنة 2008 و (396.7) مليار دج سنة 2009.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج ثم ارتفعت قيمة القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، و في سنة 2007 قدرت ب 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد، و من المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2 كما قدرت القروض للاقتصاد في سنة 2009 ب 3086.5 مليار دج.

قدرت قيمة الأصول لسنة 2005 ب 4179.7 مليار دج و ارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج، و استمرت في هذا الارتفاع 2007 و 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46 % و 38.18 % و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج .

**ثانيا: تحليل تطور أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)**

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية.

**1 - تحليل تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2009):**

ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

**معدل إعادة الخصم:** الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل الدراسة:

**الجدول رقم (12): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009)**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم%	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبين استناد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى سنة 2009،

وهذا دليل على التحسن في مستويات التضخم، و انعدام التمويل لدى بنك الجزائر

- **الاحتياطي الإجباري:** يتم توضيح تطور الاحتياطي الإجباري عبر الجدول الآتي:

**الجدول رقم (13): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2005-2009)**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8
معدل الفائدة على الاحتياطي	1	1	1	0.75	0.5
حجم الاحتياطي (مليار دج)	171.5	184.5	272.1	394.7	394.8
معدل النمو السنوي %	9.03	7.6	47.6	45.05	0.025

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و2006، و2007 ب6.5 % حيث ارتفعت هذه النسبة من

6.5% إلى 8% سنة 2008 و 2009 أي بمعدل زيادة يقدر ب 23% إن لرفع معدل الاحتياطي الإجباري

سنة 2008 أدى إلى تسجيل معدل نمو قدره 45.05 %، إن رفع معدل الاحتياطي لسنة 2008 و 2009

يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة و التأثير على السيولة البنوك التجارية.

## 2- تحلل تطور أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2009)

من خلال هذا العنصر سوف نحاول شرح تطور أهداف السياسة النقدية خلال الفترة محل الدراسة.

2-2- هدف النمو الاقتصادي: الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

الجدول رقم (14): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر: إكن لونيس، مرجع سابق، ص 182.

عرفت سنة 2005 تدني معدل النمو حيث وصل إلى 1.5، حيث استمر في الانخفاض ليصل إلى 2% سنة 2006، حيث قدر معدل النمو سنة 2008 بـ 2.4 % مقابل 3% في سنة 2007، حيث استقر معدل النمو الاقتصادي لسنة 2008 و 2009 حيث قدر معدل النمو بـ 2.4 %، ويعود سبب الاستقرار في معدل النمو إلى استقرار نمو قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات.

## 2-2- هدف استقرار الأسعار والتحكم في التضخم :

يمكن توضيح تطور المستوى العام للأسعار والتضخم من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (15): تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المستوى العام للأسعار	111,47	114,05	118,24	123,99	131,10
التضخم	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على :

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2000-2004 الصادر في جويلية 2005.

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2012 الصادر في نوفمبر 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعا من سنة 2005 بـ 111,47 إلى 131,10 سنة 2009 ، وهذا يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 4,4% و 6,56% و 7,4% في السنوات 2006، 2007، 2008 على الترتيب.

أما التضخم فنلاحظ بقاء المعدل المستهدف 3% سنة 2005 ، حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال الأدوات النوعية الغير مباشرة، وسجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك ارتفاعا منذ عام 2006، بحيث انتقل معدل التضخم من 2,31% سنة 2006 إلى 5,74% سنة 2009 غير أن هذا الارتفاع قد يكون لنمو الكتلة النقدية وصعوبة التحكم فيها.

### المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية خلال (2010-2017) .

بلغ متوسط الكتلة النقدية خلال الفترة محل الدراسة إلى 4.13 % وذلك بفعل أسباب يمكن توضيحها من خلال دراستنا لهذا المطلب.

أولاً: تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها خلال الفترة (2010-2014)

#### 1- تطور الكتلة النقدية:

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	958.2	13663.9	4083.7

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 22، جوان 2013، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 30، جوان 2015، ص 11.

وصل متوسط الكتلة النقدية M<sub>2</sub> إلى 13.4 % سنويا خلال الفترة (2010-2014) حيث قدر المجمع النقدي M<sub>2</sub> بقيمة 11941.51 مليار دينار، نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار نهاية سنة 2012 11261.44 مليار دينار في نهاية جوان 2013، أي بمعدل سنوي قدره 8.41% منها

6.04% في السداسي الثاني، و هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94 مقابل 19.91 في سنة 2011).

يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجمع  $M_2$  و الذي انخفض معدله إلى 10.17 في نهاية 2013 مقابل 16.59 % في 2012.

## 2- تطور مقابلات الكتلة النقدية:

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (17): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)

السنوات	قروض الدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	3510.9	3268.1	11997
2011	3406.6	3726.5	13922.4
2012	3283.8	4297.5	14940.4
2013	3235.4	5156.3	15225.16
2014	3428.1	5223.2	16287.2

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على اعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 22، جوان 2013، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

قدر صافي الموجودات الخارجية في سنة 2010 ب 11996.98 مليار دينار في نهاية 2010، حيث ارتفع مجمل الموجودات الخارجية الصافية ب 10.2 في 2010 و يقرر من جديد كمصدر مهم للنمو النقدي بالمفهوم  $M_2$ ، و حسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودة قوية التوسع النقدي خلال السنة قيد الدراسة و الذي يجره نمو كبيرا للقروض للاقتصاد في طرق يتميز بزيادة معتبرة للموجودات الخارجية حيث سجلت الموجودات الخارجية الصافية في السداسي الثاني من سنة 2011 نموا قدره 10.36 ( 5.16 %) في السداسي الأول أي (16.05%).

إن التزايد المسجل في 2011 و للسنة الثانية على التوالي حصد صافي السداسي الثاني السنة 2011 ويؤكد صلابة الوضعية المالية الخارجية ما يدعم من جديد دور الموجودات الخارجية في تطور الوضعية النقدية المقررة.

عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل قائمة 15225.16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، ( 4742.67) مليار دينار في نهاية جوان 2013، مقابل 4287.64 مليار دينار نهاية ديسمبر 2012، و 372651 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011، أما قروض الدولة فقدرت سنة 2010 بـ 3510.91 مليار دج .

### تحليل تطور أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

يمكن توضيح ذلك من خلال دراسة أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1 - تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014): من خلال هذا سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة.

معدل إعادة الخصم: و يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (18): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

• بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة

2014.

### الاحتياطي الإيجابي:

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإيجابي خلال الفترة (2010-2014).

### الجدول رقم (19): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإيجابي للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإيجابي %	9	9	11	12	12
حجم الاحتياطي (مليار دج)	464.7	538.6	717.8	899.8	1003.5
معدل المكافئة %	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5

المصدر: إعداد الطالبين استنادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية ، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن معدل الاحتياطي لسنة 2010 يقدر ب 9% أما بالنسبة لحجم الاحتياطي فبلغ قيمة 646.7 ، أما سنة 2011 معدل الاحتياطي بقيمة 9%، لكن حجم الاحتياطي انتقل من 464.7 سنة 2010 إلى 538.6 سنة 2011 حيث بلغ معدل الاحتياطي قيمة 11%، 12%، 12%، في سنة 2012، 2013، 2014 على التوالي.

## 2 - تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014):

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى تحليل أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

### 2-1- هدف النمو الاقتصادي:

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة.

### الجدول رقم (20): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3.6	2.8	3.3	2.8	3.3

المصدر: عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 108.

يعتبر تحقيق معدلا نمو إيجابية النمو الاقتصادي أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهذا من خلال فترة تطبيق البرنامج الاستثماري، حيث شهدت معدلات النمو في هذه الفترة تذبذبا حيث بلغ في سنة 2012 معدل 3.3 % وقد تراجع سنة 2013 لتبلغ معدل النمو 2.8 %، ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا معادلا لذلك المسجل في 2011، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد وصل إلى 3.3 %.

### 2-1- هدف استقرار الأسعار والتضخم في التضخم :

يمكن توضيح تطور المستوى العام للأسعار والتضخم من خلال الجدول الآتي :

### الجدول رقم (21): تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المستوى العام للأسعار	136,23	142,39	155,05	160,10	164,77
التضخم	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على :

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2012 الصادر في نوفمبر 2013.

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2017 الصادر في جويلية 2018.

نلاحظ من خلال الجدول استمرارية مستويات الأسعار من 136,23 سنة 2010 إلى 164,77 سنة 2014 وهذا راجع لاستمرارية ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة الدعم لهذه المواد من قبل الدولة. أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ تذبذبا وعدم الاستقرار حيث ارتفع ارتفاعا حادا سنة 2012 بنسبة 8,89%، ثم انخفض إلى 2,92 سنة 2014 وهذا راجع إلى إعادة التحكم في الكتلة النقدية من قبل السلطات النقدية.

### ثانيا: تطور السياسة النقدية خلال (2015-2017).

عرفت الفترة (2015-2017) نمو ضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية و من خلال هذا المطلب سوف نستعرض تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها مع تحلل تطور أدوات وأهداف.

#### أولا: تحلل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

نوضح ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1- تطور الكتلة النقدية: ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (22): تطور الكتلة النقدية في الجزائر و خلال (2015-2017)

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2015	9261,1	13704,5	4443,4
2016	9407	13816,3	4409,3
2017	10266,1	14974,6	4708,5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 38، جوان 2017، ص 11.

شهدت سنة 2015 و 2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) ويعد بسبب النمو الضعيف لـ M<sub>2</sub> في سنة 2016 إلى الانخفاض الحاد و ودائع قطاع المحروقات، ففي سنة 2016، يمكن مصدره الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (3.2-%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%، بينما سنة 2017 شهدت ارتفاع ملحوظ في الأرصدة النقدية وشبه النقدية (M<sub>2</sub>) ب 8,3% وهذا راجع إلى الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20,1% مقابل 6,8% فيمل يخص الودائع لأجل، و 4,9% بما يتعلق بتداول النقد الورقي.

## 2 - تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015-2017):

وذلك من خلال الجدول الآتي:

### الجدول رقم (23): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567,5	7277,2	15375,4
2016	2682,2	7909,9	12596,0
2017	4691,9	8880	11227,4

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

صافي الموجودات الخارجية قد عرف تقلصا قويا بنسبة 18.1 % متقلصا من 15375.4 مليار دينار في 2015 إلى 12596.0 مليار دينار في سنة 2016.

ما يمثل عموما في طرف يتميز باستقرار شبه كلي، في قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، في 2016 عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 3720% (2115.3 +) مليار دج تحت أثر (أولا) تقلص قوى الاستحقاقات الدولية على بنك الجزائر صندوق ضبط الموارد)، أمام تقلص احتياطات الصرف و ارتفاع صافي المستحقات على الدولة، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد (خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجحة) تزايدها خلال سنة 2016، بوتيرة 8.7 % مقابل 11.9 % في 2015.

يشير تطور مقابلات الكتلة النقدية  $M_2$  إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة الدولة خاصة في ظروف التآكل الشديد في صندوق ضبط الإيرادات لا تزال تشكل في 2016، مثلما كان عليه الحال في 2015، المصدر الرئيسي لتوسع النقدي  $M_2$ .

بينما سنة 2017 فقد عرفت صافي الموجودات تقلصا من جديد بنسبة 10,9% مقابل 18,1% في 2016 ، ويفسر هذا التقلص بتطور أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف.

أما صافي القروض الموجهة للدولة فقد عرفت ارتفاعا من جديد قدره 74,9% منتقلا من 2683,6 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4691,9 مليار دينار في نهاية 2017، تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

إضافة إلى أن القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة، فقد تزايدت سنة 2017 بـ 12,3% مقابل 8,4% في 2016 البالغة 8880,9 مليار دينار.

### تحليل تطور أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

سيتم تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

#### 1 - تحليل تطور أدوات و أهداف النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017):

##### 1 1 - معدل إعادة الخصم:

والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل الدراسة.

#### الجدول رقم (24): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2015-2017).

السنوات	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم%	4	3,5	3,5

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل إعادة الخصم وصل سنة 2015 إلى 4% لينخفض سنة 2016 ليصل إلى 3.5% حيث شهدت السنة محل الدراسة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

1 2 - الاحتياطي الإجمالي: الجدول الموالي يوضح لنا تطور الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

#### الجدول رقم (25): تطور الاحتياطي الإجمالي للفترة (2015-2017)

السنوات	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي الإجمالي	12	9	9
حجم الاحتياطي (مليار دج)	1091,2	888,5	1475,5
معدل المكافئة	0,5	0,5	0,5

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 9-17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ 12% في سنة 2015، أما سنة 2016 وسنة 2017 فبلغ نسبة 8%، أما حجم الاحتياطي فقدر ب 1091.2 مليار دينار و 888.5 مليار دينار سنة 2015 و 2016 على التوالي، بمعدل مكافئة قدره 0.5%، والملاحظ أن حجم الاحتياطي سنة 2017 قد ارتفع ارتفاعا حادا بنسبة 66,06% مقارنة مع سنة 2016.

## 2 - تحلل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

يمكن توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

**2 1 - هدف النمو الاقتصادي:** و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2015-2017).

في سنة 2016 في النشاط الاقتصادي الوطني قويا نسبيا، معبرا بالنمو المعترف لقطاع المحروقات بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، من حيث الحجم، أما الناتج الداخلي ب 3.3 % في تراجع طفيف مقارنة نسبة 2015 (3.7 %) في حين يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016، بشكل متباين جدا عن ذلك المسجل في سنة 2015، وأما إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016 و سنة 2017 فقد ارتفع بقدر معقول خاصة بتوسع قطاع المحروقات (7,7% مقابل 0.2 % في سنة 2015)، وعلى العموم فقد شهدت هذه الفترة نمو طفيف بداية من سنة 2015 إلى سنة 2017.

## 2-1 - هدف استقرار الأسعار والتحكم في التضخم :

يمكن توضيح تطورها في الجدول التالي :

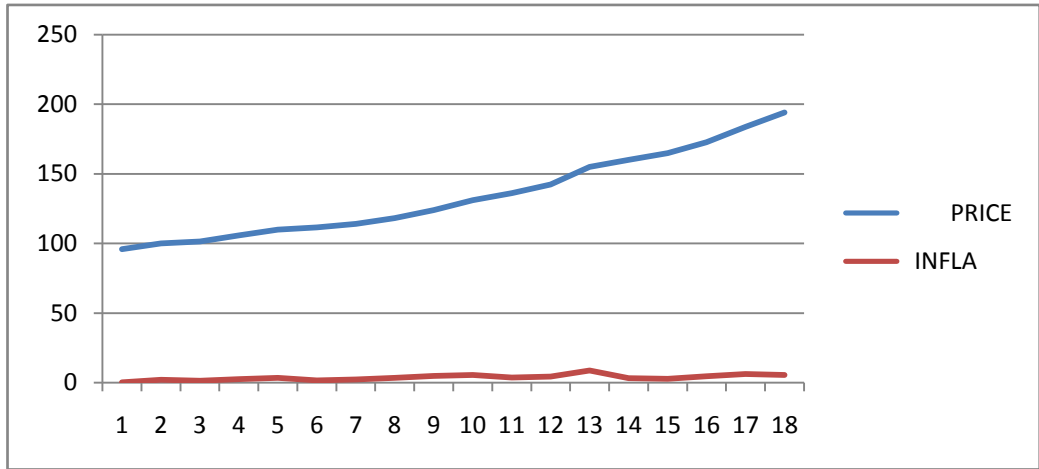
## الجدول رقم (26): تطور المستوى العام للأسعار والتضخم خلال الفترة (2015-2017)

التضخم	المستوى العام للأسعار	السنوات
4,78	172,65	2015
6,40	183,70	2016
5,59	193,97	2017

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2017 الصادر في جويلية 2018 ص142.

شكل رقم (03) : منحني يوضح تطور المستوى العام للأسعار والتضخم



من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel

نلاحظ استمرا تزايد في المستوى العام للأسعار من سنة 2015 بـ 173,65 إلى 193,97 ويعود أصل هذا الارتفاع إلى الزيادة في ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب ، باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا.

أما التضخم وبعد سنتين من التسارع تباطأ مستوى الوتيرة السنوية لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر الكبرى سنة 2017 ، ليتراجع إلى 6,5% مقابل 6,4 في سنة 2016 ، من ناحية أخرى ارتفع معدل نمو المؤشر الوطني بشكل طفيف ليصل إلى 5,9% مقابل 5,8% في 2016 .

وخص انخفاض التضخم كل مجموعات المواد باستثناء مجموعة ( مواد متنوعة، مواد التغذية ، مواد التربية والثقافة والترفيه)، التي ارتفعت معدلات التضخم لها إلى 2,9%، 5,0%، 11,1% على التوالي

وفاقت مجموعات من أصل الثمانية، وهي : مواد متنوعة، الملابس والأحذية، الصحة والعناية بالجسم كما كان عليه الحال في سنتي 2015 و2016، نتج التضخم في سنة 2017، أساسا عن تضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية : التغذية ، الملابس والأحذية، والنقل، ومواد متنوعة، المقدر ترجيحها الإجمالي بـ 75% من المؤشر الكلي حيث ساهمت بواقع 86,7% في التضخم .

## المبحث الثاني : نمذجة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار .

تتمحور الدراسة إلى تحليل اثر دور اجراءات السياسة النقدية في تحقيق التوازن واستقرار في الأسعار من خلال دراسة العلاقة بين مؤشر الكتلة النقدية  $M_2$  بمفهومها الواسع كمتغير مستقل ، ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك ( للجزائر الكبرى ) كمتغير تابع ، فمن خلال هذا البحث سنتطرق إلى دراسة الانحدار الخطي البسيط إضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

### المطلب الأول : الانحدار الخطي البسيط.

سنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم واختبارات السلاسل الزمنية كما يلي :

#### أولاً: مفهوم الانحدار الخطي البسيط :

يعني تحليل الانحدار regression analysis قياس العلاقة بين متغير تابع Dependent ومتغير مستقل Independent أو أكثر، وتحديد شكل هذه العلاقة فإذا كانت بين متغير مستقل واحد ومتغير تابع فإنه يطلق عليها تحليل الانحدار البسيط، أما إذا كانت بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة فإنه اسم : الانحدار المتعدد ، وقد تكون العلاقة خطية Linear أو غير خطية Non linear .

يستخدم بشكل رئيسي لإغراض التنبؤ والتخطيط والتقدير، ويهدف إلى التنبؤ بقيمة متغير معين إذا عرفت قيمة متغير آخر مرتبط به، نعني بالانحدار وصف العلاقة بين متغيرين احدهما يمكن أن يفسر الآخر، في سلسلة من المشاهدات.

#### ثانياً : فرضيات نموذج الانحدار البسيط.

1 -الفرضية الأولى : تتعلق بالمتغير المستقل ، ويفترض ان المعطيات التي جمعت بالنسبة إلى هذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع .

2 -الفرضية الثانية : إن الخطأ العشوائي (ei) يتم بالتوزيع الطبيعي، وكننتيجة فان وتوزيع المعاينة بمعالم الانحدار تتبع أيضا التوزيع الطبيعي.<sup>(1)</sup>

(1) نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد02، سنة 2016، جامع سكيكدة، الجزائر،ص54.

3 -الفرضية الثالثة : إن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي ( أي وسطه) يساوي الصفر وبسبب هذا الفرض فان المعادلة  $Y = a + bX$  تعطي متوسط قيمته ثابتة، في حين المعادلة :  $Y_i = a + bX_i$  تتغير فوق أو تحت وسطها مع زيادة أو نقصان ( $e_i$ ) عن الصفر.

ثالثا: طريقة المربعات الصغرى.

إذا كانت لدينا عينة من الملاحظات  $Y_i ; X_i$  ، بإمكاننا صياغة المعادلة من الشكل :

$Y_i = a + bX_i$  - وتعرف طريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الاقتصادي الحديث، وذلك بالرغم من محدوديتها، وتغيراتها المتعددة.

وهي عبارة أسلوب لتوفيق أفضل خط مستقيم لعينة من المشاهدات وهو يتضمن تصغير مجموع

مربعات انحرافات النقاط (الراسية) عن الخط إلى حد ادني ممكن  $(1). \text{Min} \sum_{k=0}^n (Y - Y_i)$

رابعا : نتائج القياس

1 - نتائج القياس المحصل عليه لاختبار المربعات الصغرى :

الجدول رقم (27) : نتائج اختبار المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: P  
Method: Least Squares  
Date: 05/20/19 Time: 17:36  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	81.45618	2.427908	33.54994	0.0000
M2	0.006782	0.000271	24.98384	0.0000
R-squared	0.975008	Mean dependent var		134.4894
Adjusted R-squared	0.973445	S.D. dependent var		30.68302
S.E. of regression	4.999969	Akaike info criterion		6.161180
Sum squared resid	399.9951	Schwarz criterion		6.260110
Log likelihood	-53.45062	Hannan-Quinn criter.		6.174821
F-statistic	624.1924	Durbin-Watson stat		0.870488
Prob(F-statistic)	0.000000			

(1) زهرة عزبي ، نماذج الانحدار الذاتي وتطبيقات ايس الام حالة الجزائر عام 1980 و1999، رسالة ماجستير، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2000 -2001، ص42.

## 2 - نتيجة معادلة الانحدار الخطي :

stimation Command:

=====

LS P C M2

Estimation Equation:

=====

P = C(1) + C(2)\*M2

Substituted Coefficients:

=====

P = 81.4561777959 + 0.00678152603477\*M2

معادلة الانحدار كما هي موضحة في الشكل هي:  $Y = 81.45 + X\beta$

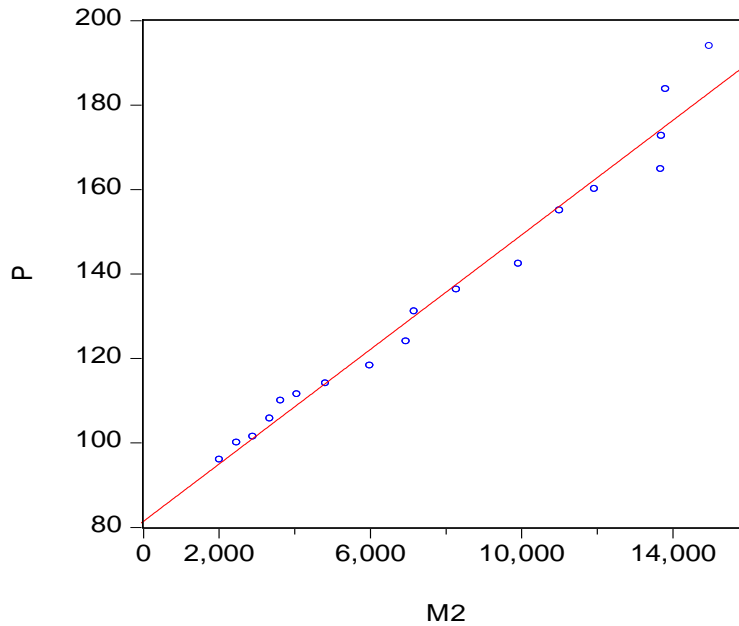
حيث :

P = Y

M2 = X

$\beta = 0,0067$

## 3 - رسم السلسلتين لتوضيح العلاقة بين المتغيرين (خط الانتشار) :



نلاحظ أن منحنى خط الانتشار يوضح العلاقة الطردية بين المتغيرين الكتلة النقدية كمتغير مستقل

والمستوى العام للأسعار كمتغير تابع .

خامسا: تفسير النتائج.

### 1 - بالنسبة لاختبار المربعات الصغرى OLS :

العلاقة بين المتغيرين علاقة موجبة وأن  $Coefficient = 0,006782$  قيمة موجبة ويستدل على أن معدل الكتلة النقدية  $M_2$  يؤثر بشكل طردي على معدلات المستوى العام للأسعار  $P$ .

وأن الزيادة في  $M_2$  بمقدار 1% يترتب عليها ارتفاع في  $P$  بنسبة قدرها 0,67% هذا بالنسبة للمعلمة الأولى  $\beta$ .

أما بالنسبة لمعلمة تساوي 81,45618 يستدل على انه في حالة ما إذا كانت الكتلة النقدية منعومة فان متوسط معدل مستوى الأسعار  $P$  هو 81,45%

### 2 - بالنسبة لاختبار صلاحية النموذج:

أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو  $R$ - Squared أو معامل التحديد ( يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية ) ، وبما أن القيمة  $R$  تساوي 0,97 ، اقتربت من الواحد فان معدلات  $M_2$  تشرح وتفسر بنسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدل  $P$  ، أي أن  $P$  يفسر 97,50% من اختلافات التي تحدث في معدل  $M_2$ .

حيث :

- الفرض العدم = نموذج غير مناسب.

- الفرض البديل = نموذج مناسب .

بملاحظة إحصائية Fisher Statistic المحسوبة 624,19 اكبر من  $F$  الجدولية، وهذا معناه أننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل ونقول أن النموذج هو نموذج مناسب .

### 3 - بالنسبة لاختبار معنوية الأثر $M_2$ على $P$

الفرض العدم =  $M_2$  ليس لها اثر معنوي على  $P$

الفرض البديل =  $M_2$  لها اثر معنوي على  $P$  وذات دلالة إحصائية على  $P$

وهذا معناه  $T$  staistic تساوي 23,54 المحسوبة اكبر من  $T$  الجدولية ، ومنه نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل ونقول أن  $M_2$  لها اثر معنوي على معدل  $P$  .

### المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية .

سنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم واختبارات السلاسل الزمنية كما يلي :

#### أولاً: مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية

إن اغلب الدراسات القياسية تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وتتمثل في مرحلة دراسة استقرارية هذه السلاسل، بحيث أن نتائج هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في هذا النوع من النمذجة القياسية، نظريا نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، أما عمليا فانه يمكن التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال التمثيل البياني، ومن ثم تنتقل للدراسة الإحصائية.

ثانيا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية : توجد عدة اختبارات منها:

#### 1 - التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي *correlogram*:

التمثيل البياني يعطي فكرة أولية عن سكون السلسلة الزمنية بحيث يمكننا هذا الأخير من اخذ فكرة مبدئية حول استقرار السلاسل الزمنية ، وذلك من خلال ملاحظة معاملات الارتباط الذاتي ( *ACF* ) بحيث نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر بمعنوية من اجل كل  $K > 0$  . هذا نظريا أما عمليا فانه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تتعدم بسرعة، أما غير ذلك فانه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.<sup>(1)</sup>

#### 2 - اختبار الجذور الأحادية *Unit root tests* :

قبل القيام بعمليات التقدير، نجري أولا تحليلا على خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها، ولأجل ذلك نستعمل دالة

(1) امحمد بن البار، مرجع سابق، ص 264.

الارتباط الذاتي المقدر ودالة الارتباط الذاتي الجزئية ، كما نستعمل خصوصا اختبارات الجذور الأحادية قبل القيام بعملية التقدير .

نتائج هذه الاختبارات أكثر دقة فيما يتعلق بالحكم على استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية الجذر الأحادي، فان ذلك يتطلب جذر الوحدة لديكي فولر ( Dickey Fuller ) عام 1979 واختبار فيليب وبيرون ( Pilips and perron 1988 ) حيث تثبتت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية .

- اختبار فيليبس وبيرون ( *Philips and perron 1998* ) : اقترح هذا الاختبار سنة 1988، وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط إزاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF و DF ، وفق أربع مراحل:

◀ المرحلة الأولى : التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي وفولر وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن  $e_t$  الخطأ المقدر.

◀ المرحلة الثانية: تقدير التباين في المدى القصير :  $\delta^2 = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^n e_t^2$

المرحلة الثالثة : تقدير عامل التصحيح  $\delta^2$  ( يعرف بالتباين على المدى الطويل ) ويحسب من التباين المشترك للأخطاء<sup>1</sup>:

(1) احمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال 1979، 2011، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 124.

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة تأخير (L) (توجيه Newey - West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات T :

$$l \approx 4 \left( \frac{T}{100} \right)^{2/9}$$

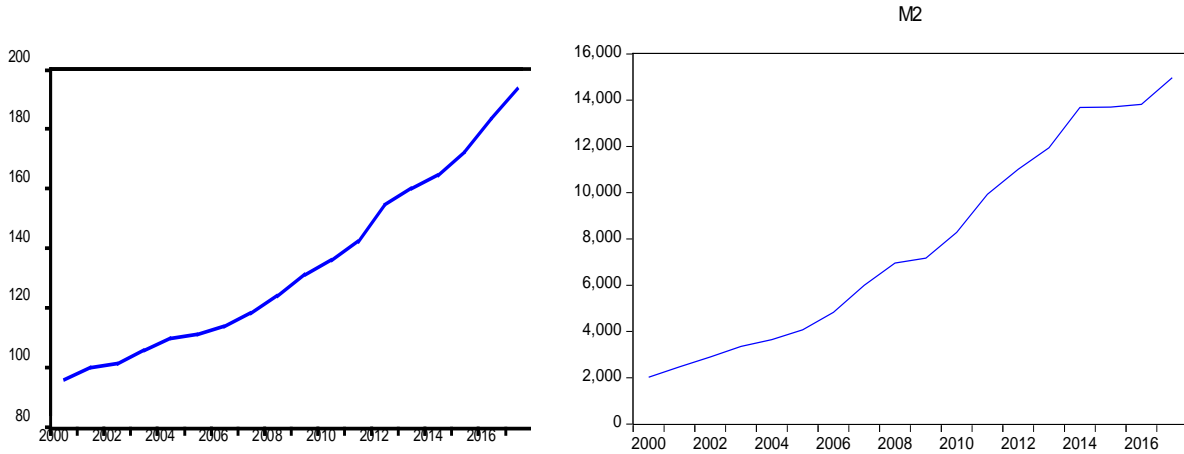
$$t_{\phi_0}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

حساب الاختبار الإحصائي لـ فيلبس - بيرون:

$$k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$$

ثالثا : نتائج القياس للسلاسل الزمنية للفترة (2000-2017)

1 - رسم تطور المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية:



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

نلاحظ أن المتوسط لكلا السلسلتين في تزايد مستمر وبوتيرة عالية ، فان هذا التحليل يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام ( General Trend ) ضمن السلسلتين وهذا إن دل إنما يدل على عدم استقراريتها.

2 - تحليل ال *Correlogram* للارتباط الذاتي

الجدول رقم (27) : نتائج تحليل الارتباط الذاتي

Date: 05/21/19 Time: 18:31  
Sample: 2000 2017  
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.820	0.820	14.254	0.000
.  *****	.   .	2	0.652	-0.064	23.820	0.000
.  ****	.   .	3	0.497	-0.059	29.757	0.000
.  **	.  *  .	4	0.352	-0.072	32.951	0.000
.  *  .	.  *  .	5	0.205	-0.112	34.117	0.000
.   .	.  *  .	6	0.052	-0.139	34.200	0.000
.  *  .	.   .	7	-0.069	-0.044	34.354	0.000
.  *  .	.  *  .	8	-0.176	-0.089	35.467	0.000
.  **  .	.  *  .	9	-0.269	-0.090	38.370	0.000
.  **  .	.   .	10	-0.334	-0.045	43.396	0.000
.  ***  .	.   .	11	-0.376	-0.054	50.661	0.000
.  ***  .	.   .	12	-0.397	-0.056	60.106	0.000
.  ***  .	.   .	13	-0.385	-0.000	70.794	0.000
.  ***  .	.   .	14	-0.364	-0.050	82.691	0.000
.  **  .	.   .	15	-0.321	-0.010	95.037	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

بملاحظة AC تحليل دالة الارتباط الذاتي و pac تحليل الارتباط الجزئي فهما يوضحان بوجود مركبة الاتجاه العام، وذلك حسب الأعمدة المتزايدة ، وبالتالي عدم استقرارية السلسلتان.

وما يعزز نتيجتنا هو La probality التي تساوي 0,00 أي أنها اقل من 0,05 المعنوية.

ويمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة يتم استخدام إحصائية Qstat

التي تساوي 95,037 بتأخير H = 15 ومنه :

$$Q \text{ Stat} = 95.037 > X^2_{0.05.15}$$

أي نرفض الفرض العدم ونقول السلسلة غير مستقرة، لان Q Stat المحسوبة اكبر من الجدولية  $X^2$

### 3 - اختبار جذر الوحدة Unit root tests

◀ عند درجة تأخير  $P = 0$ .

الجدول رقم (29) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند درجة تأخير ( $P=0$ )

Null Hypothesis: PRICE has a unit root  
Linear Trend·Exogenous: Constant  
maxlag=0·Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.138202	0.9887
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PRICE)  
Method: Least Squares  
Date: 05/21/19 Time: 18:48  
Sample (adjusted): 2001 2017  
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRICE(-1)	-0.014562	0.105369	-0.138202	0.8920
C	2.806522	8.783910	0.319507	0.7541
@TREND("2000")	0.540634	0.577568	0.936052	0.3651
R-squared	0.541391	Mean dependent var		5.764706
Adjusted R-squared	0.475875	S.D. dependent var		3.175136
S.E. of regression	2.298686	Akaike info criterion		4.661337
Sum squared resid	73.97539	Schwarz criterion		4.808375
Log likelihood	-36.62137	Hannan-Quinn criter.		4.675953
F-statistic	8.263545	Durbin-Watson stat		2.058202
Prob(F-statistic)	0.004267			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

← عند درجة تأخير P = 1

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند درجة تأخير (P=1)

Null Hypothesis: PRICE has a unit root  
Exogenous: Constant  
maxlag=3)·Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.972550	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PRICE)

Method: Least Squares

Date: 05/22/19 Time: 01:04

Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRICE(-1)	0.082135	0.020676	3.972550	0.0012
C	-4.994236	2.764645	-1.806466	0.0909
R-squared	0.512689	Mean dependent var		5.764706
Adjusted R-squared	0.480201	S.D. dependent var		3.175136
S.E. of regression	2.289180	Akaike info criterion		4.604395
Sum squared resid	78.60516	Schwarz criterion		4.702420
Log likelihood	-37.13736	Hannan-Quinn criter.		4.614139
F-statistic	15.78115	Durbin-Watson stat		2.115314
Prob(F-statistic)	0.001226			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

### تفسير النتائج :

من خلال معطيات الجدول نختار اقل القيم بالنسبة ل *kaike* و *Schawrz* اما *Log likelihood* نختار اكبر القيم ولكن بالسالب .

### الجدول رقم (31) : توضيح القيم للمعايير *log* ، *schawrs* ، *Akaike*

المعايير	P = 0	P = 2
<i>Akaike</i>	4.661337	4.604395
<i>Schawrz</i>	4.808375	4.702420
<i>Log likelihood</i>	-36.62137	-37.13736

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم تتناقص، ونختار  $P = 0$  التي تمنحنا اقل القيم وعلى أساس المعايير الثلاثة فان الاختبار المستعمل هو نموذج Dickey Fuller البسيط .

إذا فإذا كانت واحد من هذه النماذج يقبل جذر الوحدة فانه يمكننا اعتبار السلسلة أنها غير مستقرة أما إذا كانت كل النماذج لا تقبل جذر الوحدة فان السلسلة مستقرة .

حيث نجد ان :  $T \text{ Stat} = -3.71$  عند  $P = 0$  ، و  $T \text{ Stat} = -3.05$  عند  $P = 1$

(-3.71) اقل من 0,05 و (-3.05) اقل من 0,05

وبما أن النتيجتان اقل من 0,05 المعنوية فإننا نقبل الفرضية العدم  $H_0$  الدالة على وجود جذر الوحدة، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  الدالة على عدم وجود جذر الوحدة ، مما يعني أن السلسلة غير مستقرة .

وما يعزز نتيجتنا هو ال *Probality* عند  $p=0$  تساوي 0,9887 وهي اكبر من 0,05 المعنوية وأيضا عند  $P=1$  تساوي 1 وهي اكبر من 0,05 وبالتالي وجود جذر الوحدة وان السلسلة غير مستقرة.

### خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل إلى قياس العلاقة بين السياسة النقدية من خلال متغير الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع على المستوى العام للأسعار, وباستخدام نماذج قياسية والمتمثلة في نموذج الانحدار الخطي لدراسة وتنبؤ العلاقة بين المتغيرين إضافة إلى عدة اختبارات منها اختبار المربعات الصغرى كما تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (Dickey fuller 1979), كما تعرضنا لتطور أهداف وأدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية خلال الفترة محل الدراسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتحصل عليها :

- أظهرت النماذج القياسية وجود اثر ايجابي بين المتغيرين  $M_2$  و  $P$ .
- كشفت النتائج أن الزيادة في  $M_2$  بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة  $P$  بنسبة 0,67% .
- اظهر معامل التحديد  $R\text{-squared} = 0.97$  قوة العلاقة بين المتغيرين لان النسبة قريبة من الواحد.
- بينت نتائج الـ Correlogram أن  $\text{probality} = 0$  بالتالي عدم استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرين خلال فترة الدراسة .

الخاتمة

### الخاتمة العامة :

كان لانتقال الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية، خاصة ما تعلق بتسيير العرض النقدي وفصل الدائرة الحقيقية عن الدائرة المالية، حيث تطلب الأمر من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات كان أهمها الإصلاح الشامل سنة 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسارها وتطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه الاعتيادية بالإضافة إلى خلق سوق نقدية ما بين البنوك.

إن من أبرز الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل التحكم في معدل المستوى العام للأسعار هو التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، لتنظيم السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم من خلال تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار مستوى الأسعار كهدف رئيسي.

ويعتبر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أوت 2003 تطور رئيسي أدخل إصلاحات عميقة لإطار ووسائل السياسة النقدية، بالرغم من احتفاظه بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون 90-10، حيث تم تعزيز قواعد السير الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، حيث إن هذا الإطار القانوني الجديد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، فبموجب المادة 62 منه مثلا يحدد المجلس الأهداف النقدية خصوصا في تطوير المجاميع النقدية والقرضية.

ولقد احتوت هذه الدراسة على ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى السياسة النقدية عموما، حيث قدمنا عدة مفاهيم لها، تختلف في الظاهر لكن تتفق في كونها السياسة التي تعني بالتأثير على عرض النقد حسب الظروف الاقتصادية السائدة، مستعملة في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفهوم المستوي العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود، إضافة إلى طرق ومؤشرات قياسه، ذلك لأن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للضغوط التضخمية وما قد ينجر من وراءه من زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

## الخاتمة

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى مسار للسياسة النقدية في الفترة ( 2000-2017 ) وذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية وتطور أدواتها وهدافها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى الدراسة القياسية أي نمذجة المتغيرات من خلال نموذج الانحدار الخطي، اختبار السلاسل الزمنية.

### أولاً: نتائج الدراسة:

النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - نتائج الجانب النظري : من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

◀ تعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي.

◀ تستخدم السياسة النقدية أدواتها بقصد تحقيق أهداف معينة، لذا تسعى للتأثير على المتغيرات الاقتصادية اللّعمية، والتي تتمثل أساساً في تحقيق استقرار المستوى العام لأسعار، محاربة البطالة، تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

◀ الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبيل المستهلك، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة.

◀ ارتفاع معدلات الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي.

◀ الطريقة الأفضل لقياس التضخم هي قياس ارتفاع المستوى العام للأسعار.

◀ لا يمكن حصر مكونات السياسة النقدية في الكتلة النقدية بنسبة 100% إنما متغير الكتلة النقدية هو العامل الرئيسي لها .

◀ حققت الجزائر بعض الخطوات في إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال صلاحيات أوسع لبنك الجزائر، كتسهيلات منح قروض منح الاستثمار من طرف هذا الأخير.

◀ يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.

## الخاتمة

2 - نتائج الجانب التطبيقي : من خلال الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية :

- ◀ عرفت الكتلة النقدية نموا متزايدا من سنة إلى أخرى، حيث بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم  $M_2$  حوالي 2022.50 مليار دج سنة 2000 ، لتصل إلى 14974.60 مليار دج سنة 2017 .
- ◀ أظهرت النتائج التطبيقية أن نموذج الانحدار الخطي هو النموذج الأحسن ، لديه دلالة إحصائية قوية من خلال العلاقة الموجبة المتحصل عليها.
- ◀ أظهرت النتائج علاقة موجبة بين المتغيرين  $M_2$  و  $P$  وهذا متفق مع ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية
- ◀ بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في الفترة ( 2000- 2017 ) .
- ◀ بين تحليل دالة الارتباط الذاتي  $AC$  بوجود مركبة الاتجاه العام وبالتالي عدم استقرار السلسلتان في الفترة محل الدراسة، لان  $La\ probality$  اقل من مستوى المعنوية 0,05 .
- ◀ من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الزيادة في  $M_2$  بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه ارتفاع  $P$  بنسبة 0,67%.
- ◀ عرف المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة ( 2000- 2017 ) حيث سجل معدل متوسط  $Moyene$  قدره 134,48، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع في الأسعار خلال الفترة المذكورة.
- ◀ إن السياسة النقدية في الجزائر استهدفت مجموعة من الأهداف النهائية، والهدف النهائي لها هو المحافظة على استقرار الأسعار، حيث تم الانتقال من استخدام الأدوات المباشرة إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وذلك تماشيا مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق.

## الخاتمة

### ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة.

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ان هناك علاقة موجبة وهو إثبات لافتراضات النظرية الكلاسيكية ( كمية النقود) في الفرضية الثانية.
- أظهرت نتائج الاختبار القياسي أن العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار في الجزائر هي علاقة طردية وذات دلالة إحصائية قوية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ساعد قانون النقد والقرض 90-10 على وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية وجعلها أكثر مرونة مما زاد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق استقرار في الأسعار والتحكم في التضخم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

### ثالثا : الاقتراحات.

- في نهاية هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا اليها سابقا يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة والتي نوردها كما يلي :
- ضرورة إعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في حجم المعروض النقدي.
  - ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الكيفية لغرض التحكم في عرض النقود كسياسة تاخير القرض، والسياسة الانتقائية للقروض، بما يتوافق والحالة الاقتصادية (تضخم - انكماش)
  - لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومكافحة التضخم لابد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
  - إن الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار في الأسعار هو النقليل من حجم الواردات إضافة إلى تحقيق التوازن في النفقات العمومية.
  - ضرورة تحسين وهيكلة البيئة التشريعية بما يتوافق تطلعات وأهداف السياسة النقدية الأولية والنهائية والوسيطية والنهائية.
  - السعي إلى توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة إلى تلعب دورا بارزا في التنمية.
  - بما أن دقة الدراسات القياسية تعتمد على دقة وشمولية البيانات الإحصائية، ونظرا لتضارب البيانات المتحصل عليها فإننا نوصي الأجهزة الإحصائية المختصة بضرورة استكمال قاعدة البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية عامة والنقدية خاصة.

### رابعاً: الآفاق:

رغم سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات نقدم بعضها فيما يلي:

- 1 - دراسة تهتم بأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار من خلال استخدام طرق التحليل القياسي.
- 2 - دراسة تبين اثر النمو في مدا خيل النفط على المستوى العام للأسعار من المنظور القياسي.
- 3 - دراسة اثر العولمة المالية على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.
- 4 - دراسة قياسية حول العلاقة الاقتصادية بين التضخم والمستوى العام للأسعار.

قائمة المصادر

والمراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### أ - الكتب:

1. إياد عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 2013.
2. بسام الحجار ، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2010.
3. حسين عناية غازي ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.
4. حسين كامل فهمي ، أدوات السياسة النقدية ، المعهد الإسلامي للبحوث ، بحث رقم 63 ، جده ، 2006
5. خالد واصف أوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة 9 ، عمان ، 2008.
6. خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008.
7. زكرياء احمد عزام ، عبد الباسط حسونة وآخرون ، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق ، دار المسيرة ، ط 1 ، ط 2 ، عمان ، 2008 ، 2009.
8. سامر عبد الهادي ، شادي الصرايرة ، نضال عباس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003.
9. سامي السيد ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، بدون عنوان نشر ، الإسكندرية ، 2018.
10. سامي خليل ، النظريات المالية والنقدية ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1982.
11. صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، مع تمارين ومسائل محلولة ، دار أسامة للطباعة والنشر ، 2009.
12. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ( المفهوم - الأهداف - الأدوات ) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2005.
13. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية الجزائر ، ص 2005.
14. محمد إبراهيم عبيدات ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان 2004 .
15. موسى لحو بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010.

16. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 1999.
17. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطن ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006
18. وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي ( النظرية والتطبيق )، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
19. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، طرابلس، 2010.
20. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي السياسة النقدية ، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1996.
21. ايدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988.
- ب- الرسائل والاطروحات :
22. محمد بن البار ، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
23. محمد الأمين طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية حالة البنك المركزي الأوربي والأزمة 2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2015-2016.
24. فاطيمة الزهرة ديش ، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018
25. نبييلة بلحوت ، جميلة مهني ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015، مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017.
26. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و الجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
27. زهرة عزيبي ، نماذج الانحدار الذاتي وتطبيقات IS-LM حالة الجزائر عام 1980-1999، رسالة ماجستير، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2001-2000.

28. رضوان مهدي ، غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 ، دراسة قياسية، مذكرة ماستر اكايمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017 .

#### ج - المحاضرات والمجلات :

29. إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، مجلة ديالي للعلوم البحتة، العدد7، جامعة ديالي، العراق، 2011.

30. احمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-1970، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

31. بلعروز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2006 )، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد41، 2008.

32. سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية ، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015-2014.

33. نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2016 .

#### د - التقارير :

34. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، جويلية 2005.

35. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.

36. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.

37. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

38. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 سبتمبر 2005.

39. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008.

40. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11 سبتمبر 2010.

41. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13 ماي 2011.

42. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 22 جوان 2013.

43. بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, 26 جوان 2014.

44. بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, 30 جوان 2015.

هـ - المواقع الإلكترونية:

45. [www.onefd.dz](http://www.onefd.dz)

ثانيا - المراجع الأجنبية:

46. Les rapports [www.bankof-algerie.dz](http://www.bankof-algerie.dz) d'Algérie, évaluation économique et monétaire, rapport 2000 /2004 ;Juillet 2005.

## ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017 )، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين السياسة النقدية من خلال الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع  $M_2$  مع المستوى العام للأسعار  $P$ .

لقد تميزت فترة الدراسة بالتنوع من حيث مصدر التخطيط والبحث، فمن الناحية النظرية تطرقنا إلى إبراز أهمية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، وكيفية تحقيقها لأهدافها النهائية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

ومن الناحية التطبيقية تم التطرق إلى مسار السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، في الفترة محل الدراسة إضافة إلى دراسة الأثر بين المتغير المستقل الكتلة النقدية  $M_2$  مع المتغير التابع المستوى العام للأسعار  $P$ ، وهذا باستخدام الطرق الإحصائية في نموذج الانحدار الخطي والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى، واختبار صلاحية النموذج، إضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال دالة الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة، وتتميز هذه التقنيات بالحدثة حيث تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- أن الزيادة في  $M_2$  بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه ارتفاع  $P$  بنسبة 0,67% .
- أظهرت نتائج الانحدار الخطي وجود اثر معنوي للكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار .
- وأظهرت نتائج correlogram عدم استقرارية السلسلتان للمتغيرين  $M_2$  و Price في الأجل القصير .

**الكلمات المفتاحية :** السياسة النقدية، المستوى العام للأسعار، التضخم، منهج الانحدار الخطي .

## Study Summary:

This study aims at identifying the effect of monetary policy on the general level of prices in Algeria during the period (2000-2017), in order to determine the relationship between monetary policy through the mass  $M_2$  mass with the general price level.

The period of study was characterized by diversity in terms of the source of planning and research. In theory, we pointed to the importance of monetary policy in controlling the money supply and how to achieve its final objectives by stabilizing the general level of prices and achieving economic growth.

On the practical side, the course of monetary policy, its objectives and tools were discussed in the period under study, in addition to the study of the effect between the independent variable  $M_2$  and the dependent variable, the general level of prices  $P$ . This is done using the statistical methods in the linear regression model, To study the stability of time series through the function of self-correlation and root unit testing, and these techniques modernity, allowing for more accurate and efficient results.

The most important findings of the study:

- The increase in  $M_2$  by one unit implies a  $P$  rise of 0.67%.
- Results of linear regression showed a significant effect of the monetary mass on the general level of prices.
- The correlogram results showed the non-stability of the two series of variables  $M_2$  and price in the short term.

**Key words** : Monetary Policy, General Price Level, Inflation, , Linear Regression Approach.

## **Résumé de l'étude :**

Cette étude vise à identifier l'effet de la politique monétaire sur le niveau général des prix en Algérie au cours de la période (2000-2017), afin de déterminer la relation entre la politique monétaire à travers la masse  $M_2$  et le niveau général des prix.

La période d'étude a été caractérisée par la diversité des sources de planification et de recherche. En théorie, nous avons souligné l'importance de la politique monétaire dans la maîtrise de la masse monétaire et la façon d'atteindre ses objectifs finaux en stabilisant le niveau général des prix et en assurant la croissance économique.

Sur le plan pratique, le déroulement de la politique monétaire, ses objectifs et ses outils ont été examinés au cours de la période étudiée, en plus de l'étude de l'effet entre la variable indépendante  $M_2$  et la variable dépendante, le niveau général des prix  $P$ . Pour ce faire, on utilise les méthodes statistiques du modèle de régression linéaire pour étudier la stabilité des séries temporelles au moyen d'auto-corrélation et du test unitaire fondamental et ces techniques modernes permettant des résultats plus précis et efficaces.

Les résultats les plus importants de l'étude :

- L'augmentation de  $M_2$  de une unité implique une hausse de  $P$  de 0,67 %.
- Les résultats de la régression linéaire ont montré un effet significatif de la masse monétaire sur le niveau général des prix.
- Les résultats du corrélogramme ont montré l'instabilité à court terme des deux séries de variables  $M_2$  et prix.

**Mots-clés:** Politique monétaire, Niveau général des prix, Inflation, Approche de régression linéaire.